



مركز البحوث العربية والإفريقية

**الاعتبارات الاقتصادية
للتجديد الوطنى**

مركز البحوث العربية والإفريقية

الاعتبارات الاقتصادية للتجديد الوطنى

جومو كوامى صندارام

ترجمة: إسماعيل زقزوق

اسم الكتاب: الاعتبارات الاقتصادية للتجديد الوطنى

ترجمة: إسماعيل زقزوق

إعداد فنى: ناهد عفيفى

مركز البحوث العربىة والإفريقية - ٥ شارع حسن برادة

متفرع من شارع قرة بن شريك- أمام مستشفى رمد الجيزة.

القاهرة - ت/ف: ٣٧٧٤٤٦٤٤-٣٥٧١٤٧٨٥

للبريد الإلكترونى: info@aarcegypt.org

الموقع على الإنترنت: www.aarcegypt.org

الناشر:

الطبعة الأولى: ٢٠٠٨

رقم الإيداع: ٢٠٠٨ / ٧٣٤٢

الترقيم الدولى:

المحتويات

٦	البديل الوطنى:
٩	الطبقة:
١٣	الدولة:
٢٤	معجزة شرق آسيا؟:
٢٥	أزمة تاريخية:
٢٧	الموارد: نعمة أم نقمة؟:
٢٩	الديناميكيات الإقليمية:
٣٢	الاستثمار الأجنبى المباشر:
٣٤	السياسة الصناعية:
٤٥	من الجات إلى منظمة التجارة العالمية:
٥٠	تحرير التجارة:
٥٤	تحرير الاستثمار:
٥٦	تعزيز حقوق الملكية الفكرية العابرة للقوميات:
٦٠	تحرير تجارة الخدمات:
٦٢	منظمة التجارة العالمية:
٦٩	المراجع:
٧٤	قائمة مطبوعات مركز البحوث العربية والإفريقية:

لقد تلاقت كل من فكرة الجامعة الأفريقية لما بعد الحرب، بمعاداة الكولونالية، مع مبادرة فورو للعلاقات الآسيوية ١٩٤٧، في حركة التضامن الأفرو آسيوية، مع روح مؤتمر باندونج التاريخي ١٩٥٥، لتصبح أساساً لمعاداة الكولونالية، ولعدم الانحياز، وجهود العالمانية، ومجموعة الـ ٧٧، لتأسيس نظام اقتصادى عالمى جديد، ونظائر متنوعة من أمثاله (كالمعلومات والاتصالات من خلال لجنة Mac Bride). إن الاكتمال الفعلى لأجندة التحرر من الكولونالية فى الستينيات، قد سهل بعض المكاسب الحقيقية، على تلك الجهات الأخرى فى السبعينيات.

إلا أنه بعد أن أقيمت تبعة التباطؤ الاقتصادى، والتضخم المرتفع فى السبعينيات، على كاهل الأوبك OPEC، وأولئك الذين سعوا لمحاكاة الكارتل المصدر للبترول، كان هجوم الإمبراطورية المضاد قد تمثل فى الانكماش الذى قاده Volcker، وأزمة الديون فى أوائل الثمانينيات، لتقدم تمهيداً لما تلاها من خضوع الجنوب للنيليرالية الاقتصادية، فى الأغلب، من خلال البرامج الخادعة للتثبيت التى فرضها صندوق النقد الدولى، وللتكيف الهيكلى التى فرضها البنك الدولى على مدى الربع قرن منذ ذلك التاريخ.

إن انتهاء الحقبة الذهبية لما بعد الحرب، قد ساهم فى وفاة الكيرزية التى حملت مسئولية "التضخم الركودى" غير المسبوق فى السبعينيات. لقد واکب ذلك ما عرف بـ "الثورة المضادة" فى علم اقتصاد التنمية، تلك التى رفضت التدخل الحكومى الذى أهتمته الكيرزية، والمشروعات الاقتصادية الوطنية

لحساب الإيمان المجدد بالتفوق الحميد لاتساق السوق مع مصالح الأعمال الخاصة.

وعلاوة على ذلك فإن العقد ونصف العقد الأخير قد شهد القليل من استعادة التحسن بما يمكن إرجاعه إلى صلدة المعالجة النيوليبرالية تلك، بما شجع أفكار التدخلية "الوطنية" التي صاحبت "معجزة شرق آسيا". إن هذه المحاضرة سعيد الاعتبار للبديل الوطنى، ولدروس الشرق المتنوعة، بما فيها دروس جنوب شرق آسيا، والتحول الاقتصادى، وكذلك التحديات الجديدة التي فرضها تأسيس منظمة التجارة العالمية.

البديل الوطنى

تفاوتت الاتجاهات إزاء الوطنية كثيراً. ففي ظل الرأسماليات الأكثر غمواً، أو الأكثر تقدماً، ترتبط الوطنية عادة بالشوفينية، والرجعية، والغلو في الوطنية، والعنصرية بل وبالفاشية، لأسباب تاريخية واضحة. ولقد حاول بعض الخارجين على تلك الرؤية المهيمنة مثل (هوبسباوم e.g. Hobsbawm)، حاولوا إدخال الإمكانيات التقدمية، وإمكانيات حب الوطن، مجادلين بأن اليسار - على نحو خاطئ - قد سلم هذا المجال لليمين. ومع ذلك، كان الافتراض العام في العالم الثالث، أن الوطنية كانت - بذاتها ولذاتها - تقدمية بالأساس، رغم بعض الاستثناءات التي قد تكون أرغمت على الإذعان. لقد اعتبرت الوطنية شرعية في المقام الأول، ومثلت

في الحقيقة الاستجابة التقدمية الضرورية إزاء الإمبريالية، سواء اتخذت شكل حكم كولونيالى أم لا .

كانت الاستجابة السياسية الملائمة، قد تشكلت وفقاً لأجندة من مرحلتين للتحويل الاجتماعى، وعادة ما تم تحديدها في المرحلة الأولى وفقاً لتأسيس استقلال وطنى حقيقى ومقرطة سياسية واقتصادياً، كان التصور- وفق ذلك- في اقتصاد مختلط مخطط، وعادة ما اشتمل على إصلاح زراعى، وقطاع عام متنام، تعويضاً عن ضعف الرأسمال الخاص المحلى، وبعض تخطيط الدولة مع حماية للمشروعات المملوكة محلياً والتي تنتج للاقتصاد الوطنى. وبعد، يبدو كثيرون في الجنوب الآن رافضين لمثل هذا البديل التقدمى أو الوطنى الراديكالى لأسباب متنوعة، وفي الغالب حتى قبل أن يدرسوها بجدية، لكنهم يدينونها باعتبار أنها قد فشلت أو أنه قد عفا عليها الزمن. إن هذا لا يرجع لأحكام أيديولوجية مسبقة- مختلفة في أنواعها- فحسب، وإنما أيضاً للفشل الواضح، ولما سوى المشروعات الوطنية المبكرة. كما تثار الآن أيضاً، ادعاءات بأن النمو الاقتصادى السريع في أماكن أخرى من العالم- في شرق آسيا مثلاً- قد تم إنجازه في ظل نحو ليبرالى مفتوح وتقوده الصادرات.

لذا يبدو من المهم، إعادة التفكير في "البديل الوطنى" لأجل الجنوب مع نهاية القرن العشرين، بعد عقود عديدة من إنجاز معظم أفريقيا وآسيا لاستقلالها عن الحكم الكولونيالى الأوروبى.

إن كثيراً من الأمم الجديدة التي انبثقت من الكولونيات بعد الحرب العالمية الثانية، قد تشكلت- في المقام الأول- بواسطة الإمبريالية. وفي بعض ظروف ما بعد الكولونيات، قد يستطيع المرء أن يجد أساساً شرعياً للحدوث عن أمة تشكلت في سياق التناقض مع الكولونيات، لكن ذلك لم يكن الحال دائماً، رغم الإبقاء- فعلياً- على الحدود الإقليمية وجوانب أخرى من الميراث الكولونيالي بشكل عام.

لقد ساهمت تيارات كثيرة أخرى في حركات ما بعد الكولونيات حتى شكلت البزوغ النهائي لعالم ما بعد الكولونيات، مشتملة- بوضوح- على أيديولوجيات متناقضة، كالإسلامية الشاملة، والعربية الشاملة والأفريقية الشاملة، والليبرالية، والاشتراكية والشيوعية... الخ.

كما أن الحركات الوطنية في أمريكا اللاتينية، والفلبين والصين والهند قد استلهمت أيضاً ما بعد الكولونيات كخلفية لخصوصية "أممها"، كذلك فعلت منظمة العمل المستقلة الناشئة (Gellner 1983)، بإعلاء شأن القراءة والكتابة (Anderson 1983)، والتغريب والتحديث.

عندما نقترح بعض العناصر للتفكير في تشكيل أجندة وطنية معاصرة، تكون ملائمة وسريعة الاستجابة للزمن الذي نعيشه، فإن المرء أن يقدم تقييماً نقدياً لأشكال الفشل الجلي للمشروعات الاقتصادية الوطنية المبكرة. ولعله سيكون أيضاً من قليل اليوتوبيا وانعدام المسؤولية، وغياب الديمقراطية، أن يتم الارتباط ببرنامج للتغيير، لا هو بالمعقول، ولا هو بالمقبول من جانب

أغلبية المواطنين وفي نهاية المطاف، فإن مثل هذا البرنامج - بالطبع - ينبغي أن ينشأ من خلال عملية تشاور شعبي ومناظرة معلنة.

ومن هنا ينبغي أن ينظر لهذه المحاضرة باعتبارها إسهاماً متواضعاً في هذا السياق، أكثر من اعتبارها بياناً حاسماً ونهائياً. وباعتبارها مشروعاً أولياً ومستقلاً، قد ينظر إليها باعتبارها مفرضة أو منشقة أو استفزازية، دون أن تجد أى اعتذار عنها. وبالأحرى، فإنه يؤمل أن تحفز ردود أفعال نقدية بناءة، من أجل تفكير دقيق ومدروس فيما ينبغي في النهاية أن يصبح بالضرورة مشروعاً جماعياً من خلال مناظرة حرة وأمنية.

الطبقة

يبدو أن الدول تتمتع بدرجات متفاوتة من استقلال عام - له أهميته - عن الطبقة المسيطرة، الأمر الذى يجعل الرؤية الأداتية البسيطة عن الدولة أمراً مستحيلاً، إلا أن ذلك لا يعنى أن القوى المجتمعية، بما فيها مصالح الطبقة وأجزاء الطبقة، لم تؤثر على الدولة أو تقيدها.

ففى ظل غياب بوجوازية قوية، فإن كثيراً من دول ما بعد الكولونالية تمتعت قيادتها بواسطة الكاليكيان Kaleckian "نظم وسيطة" تحت هيمنة البرجوازية الصغيرة والمهنيين ذوى الياقات البيضاء، وصغار رجال الأعمال، ويميل هؤلاء إلى أن يكونوا شعبيين، ووطنيين، ومعادين فى الغالب للرأسمال الخاص الأجنبي والكبير.

إن دور البرجوازية الصغيرة المتعلمة في قيادة الجماهير بمعظم نضالات الاستقلال الوطني، في البرامج الوطنية الشعبية، قد ضمن لها علو الشأن في نظم ما بعد الكولونيالية. كما أن الفرص التعليمية المحدودة في ظل الاحتلال، قد ضمنت قبضة البرجوازية الصغيرة المتعلمة على جهاز الدولة بعد الاستقلال بسبب ندرة الأفراد "المؤهلين". البعض - بالتأكيد ليس الجميع - قد طمح إلى أن يصبح جزءاً من برجوازية جديدة مستغلاً الأدوات الدولية، أو أن يستغل الدولة لمساندة بزوغ البرجوازية الناشئة.

وربما كانت العناصر القيادية بينهم قد تأثرت، بل وقد تكون ظلت مغلصة لأيديولوجيات الاشتراكية الديمقراطية والاقتصاد الوطني، بينما ظل الكثيرون - لأسباب متنوعة - يحقرون أو حتى يتشككون في مجتمعات الأعمال لديهم، وفي الاستثمار الأجنبي.

ويمكن المجادلة بأن افتراض وجود ما يسمى بـ "برجوازية دولة" ينطوي على إشكالية، بسبب قلة الشواهد على وجود استراتيجيات مترابطة، لإعادة إنتاج الطبقة والدفاع عن مصالحها.

وبدلاً من ذلك يمكن افتراض أن برجوازيات الدولة، تتسم بحراك كبير نظراً لأن ثرواتهم وسلطانهم ليست ملكية شخصية، ولذا فإنها تكون موضوعاً لإعادة التوزيع بين الأجيال. لكن امتيازات الطبقة، المستمدة من السلطة أو النفوذ السياسي، يمكن - بالتأكيد - الاحتفاظ بها وتكبيرها من خلال وسائل عديدة أخرى، وعلى سبيل المثال بالاستيلاء على المنافع والمزايا المالية الأخرى، من خلال الوسائل الرسمية لتخصيص المورد.

إلا أنه بقدر ما لا يستطيع أعضاء برجوازية الدولة - بكل بساطة - أن يحفظوا بامتيازاتهم عبر الأجيال، تكون مصلحتهم في إعادة إنتاج أنفسهم كطبقة ضئيلة. إن هذا يختلف تماماً عن الاحتفاظ الشخصي بمزايا الطبقة طوال أمد البقاء في السلطة، بما قد يعد ضمانه للجمود، وهكذا يضمن مدى طويل للاحتفاظ بالمزايا. ومن هنا فبينما يتم السعي للاحتفاظ بـ (احتجاز) ميزة شخصية - التي قد تكون أيضاً ضامنة لمدى أطول في احتجاز تلك الميزة - فإن أعضاء برجوازية الدولة، قد يسعون أيضاً لتحويل الامتياز والميزة إلى ما بين أجيالهم، مثلاً من خلال منح دراسية وتعليم الأطفال وأعضاء آخرين في العائلة للاستيلاء الشخصي على الموارد، لأجل التراكم الشخصي لـ "الرأسمال البشرى".

تميل البرجوازية الصغيرة الحاكمة لاستخدام الدولة والمشروع العام لتعزيز المصالح الخاصة بـ (طبقة) - ها، بما فيها تراكم الثروة الخاصة، هكذا تؤهل نفسها كدولتية - أكثر من كونها دولة - برجوازية (Jomo 1986). بهذه الرؤية - إذن - فإنه لا يوجد عداء حقيقى بين القطاع العام والقطاع الخاص.

لنقل إنه مع انكماش مشروع القطاع العام، يمكن لتدخل مباشر أقل أن يكون مرغوباً من أجل تراكم يتم بواسطة برجوازية أهلية صغيرة مهيمنة سياسياً، أكثر مما ينظر إليه باعتباره معادياً لمصالحها.

إن هذا أكثر قابلية للحدوث، إذا كانت الدولة أيضاً ملتزمة بخلق ظروف ملائمة لتراكم الرأسمال الخاص.

ومن هنا فإن الخصخصة الحالية، والتي تشجعها مؤسسات متنوعة، متعددة الأطراف، قد توفر - فعلياً - كسباً غير متوقع، للتعجيل بالعمليات المطلوبة من جانب البرجوازية الصغيرة، الراغبة في تحويل نفسها إلى برجوازية مكتملة الأجنحة، ولو بموارد ريعية. هكذا، وبينما قد تطابق برجوازية الدولة بين مصالحها ومصير القطاع العام، وقد تكون لذلك، مهددة بالتغيرات التي تقوض سلطة الدولة والامتيازات، فإن البرجوازية الدولية، أو البرجوازية الصغيرة، إذ تستغل الدولة التراكم الخاص للثروة في نهاية المطاف، لقادرة تماماً على استخدام تحولات السياسة، بما فيها الخصخصة، لتحقيق مزايا خاصة لحسابها.

وبينما لا ننكر أن مشكلات تدخل الدولة، لا سيما فيما يخص التراكم بواسطة البرجوازية الصغيرة الطموحة الحاكمة، كانت جدية جداً بالاعتبار، وقد تشجع التحول إلى تراكم خاص أكبر ويجب النظر للاعتماد المبكر على تدخل الدولة، في سياق الحاجة إلى شرعية الدولة، وتعبئة الموارد للتعجيل بتراكم الرأسمال، وهو ما أنجز على أفضل وجه من خلال توسع القطاع العام.

إن وقاحة الاستيلاء الخاص على الأصول العامة وموارد الدولة يمكنه أن يفقد النظم الوسيطة شرعيتها وشعبيتها، وادعاءاتها الوطنية، فاضحاً إياها كدولة لصوية، أو كدول مستفيدة من عناصر لصوية. ومن هنا، فإن التكرر بآليات السوق، والخصخصة، وكذلك ما يتلوها من تغير وتحويل للأصول، تصبح وسائل مهمة لإضفاء الشرعية، والخداع وحماية تحويل

الثروة العامة إلى ثروة خاصة. وفي ظروف معينة قد يكون للتطور في مثل هذه الآليات، أن يقلل فعلياً نم بعض أنواع السعر وراء الربح والرشوة ونقص الكفاءة، لكنه لا يغير حقيقة الاستيلاء على الربح أو اقتناصه بواسطة المتسلطين سياسياً.

الدولة

إن مضمين وجهات النظر بشأن طبيعة ودور الحكومة في التنمية الاقتصادية، هي رؤى مختلفة للدولة. كان التقسيم القديم، بين هؤلاء الذين يعتبرون أن الدولة - في المقام الأول - أداة لمصالح اجتماعية معينة، وأولئك الذين يؤكدون على أن الدولة مستقلة إلى حد كبير عن تلك المصالح. لقد كان لتلك المقتربات المختلفة نتائج متنوعة على المنطق المفترض لأفعال الدولة، مع انعكاسات على الدور والمحددات والطبيعة والنطاق والدرجة والمستفيدين من تدخل الدولة.

والآن، فإن كثيراً من الانتقاد يوجه لاستهداف النفع العام لا الربح - بمضمين رؤية - الدولة في الكثير من تفكيرها الأسبق بشأن مساندة التخطيط والمشروع العام وأشكال أخرى من تدخل الدولة - أي تلك هي الدولة المسكونة بالغيرية، وبعيدى النظر من التكنوقراط المتنافسين الذين سيقومون على تعبئة ونشر الموارد الاقتصادية النادرة، تماماً كما سيضعون المفاهيم وينفذون السياسات لإنجاز نحو مستدام، وتحسينات في الرفاهية العامة. إن إحدى المشكلات الحاسمة مع هذه الرؤية - بالطبع - هي الفراض استمرار

وجود نكران الذات، والغيرية، والموظفين العموميين المتكرسين والمستترين الذين يقاومون فرص إفساد السلطات النابعة من تحكمهم في تدخل الدولة، والقطاع العام، وتكون المشكلة الأخرى هي العجز عن الكفاءة والعدالة في فهم وتنفيذ استراتيجيات وأساليب تدخل الدولة وغزو القطاع العام. إن الرؤية الحاكمة (السلب والنهب) - التي تم تبسيطها مؤخراً بواسطة نظرية الاختيار العام الشعبي، والاقتصاد السياسي الجديد، وبعض متنوعات المؤسساتية الجديدة تعتبر الدولة - جوهرياً - زمرة ("مافيا") من أفراد متكين على مصالحهم الخاصة، معنيين مبدئياً باستخراج الربح على صورة موارد اقتصادية.

ولإضفاء الشرعية على مثل هذه الموارد المستخرجة ("الغنيمة"، "السرقة بالإكراه")، تضطر الدولة إلى تلفيق أساطير معينة لإضفاء الشرعية على مبرر وجودها وأفعالها. إن الرؤية الحاكمة المستقلة، تجادل حينئذ بأن آليات القوة المتراكمة مع استغلال الدول قواها لاستخراج موارد أكثر من الجمهور غير المنظم بينما تكافئ الأفراد وجماعات المصالح المنظمة - "التحالقات التوزيعية" (Olson 1982) - المتحالفة مع القيادة التنفيذية بالدولة. ويتم تصميم حقوق الملكية والتفويضات حينئذ، لعظيم سلطة وثروة الأقوياء من الأفراد وجماعات المصالح، ولكافأة المخلصين على ولائهم ومساندتهم. وبالتعريف، فإن النظرة التي تصف الدولة وتدخلها بالصوصية، تنطوي تقريباً على قصر أجل استخراج الموارد، بانعكاساته الواضحة على صيانة وتوازن البيئة (أنظر مثلاً Jomo 1992).

وبشكل مباشر فإن السعر غير المنتج وراء الربح، يشمل تعقب فرص الربح دون زيادة القوى الإنتاجية في الاقتصاد. إن معظم تحليلات الاقتصاد الجزئي لهذه الظاهرة، تسلط الضوء على دور الحكومة في خلق تلك الفرص من خلال تنظيم النشاط الاقتصادي، ومع ذلك فلا يوجد سبب تحليلي يوضح لماذا لا يمكن مد تحليل السعي بشكل مباشر وراء الربح غير المنتج، إلى "التشوهات" الناتجة عن عدم التكافؤ في الوصول إلى المعلومات، وتفاوت تكاليف التحول، أو حتى التشغيل والتنظيم البائس للأسواق، كما هو حال البورصة. إن هيمنة القطاع المالي (غير المنتج) في النظم الاقتصادية الأنجلو أمريكية، وهيمنتته بالتالي على التصنيع، تتناقض مع إخضاع التمويل للصناعة في الاقتصادات المنظمة في اليابان وألمانيا. وبالمثل، فإن المبرر ضئيل لافتراض أن إعادة التنظيم المالي في أى مكان، سيضمن أن الأرصادة الاستثمارية مستجذب للصناعة أو الزراعة، بأكثر مما تنجذب للتمويل، والتملك الحقيقي أو التشييد كما هو الحال في الواقع.

لذا، فإن سلوك السعي وراء الربح، يكون أحد تفرعات المفهوم التحليلي الأوسع عن السعي مباشرة إلى الربح غير المنتج، مشتملاً كل أنماط الربح، وليس بالتحديد ما يمكن إرجاعه لتدخل الدولة.

من هنا، فإن تملك الدولة للاحتكارات الطبيعية، أو الموارد الطبيعية قد يكون استيلاء فعلياً عليها، بأكثر منه سلوك تشجيع السعي وراء الربح في مثل تلك الحالات. ومع ذلك فإن معظم انتباه التحليلات الحديثة، قد تركز على أن الربح المنسوب لتدخل الدولة، مشتملاً على الموارد الاقتصادية، قد

أنفق لكسب مزايا ناشئة عن السياسة العامة، ومثالها التراخي والتصاريح والتعريفات، وتخفيض أو إسقاط الائتمان، الخ...

لقد افترض كثير من المحللين أن المكاسب من الامتياز قد تكون كلياً معادلة لتكاليف المزايدة دون أدنى صافي كسب للاقتصاد لذا يفترض أن تميل الدول المتدخلة لتشجيع سعى وراء الربح يتسم بأنه يؤدي إلى الائتلاف أو الضياع.

هكذا فإن أفضل المقاولين والمديرين الموهوبين - والموارد الاقتصادية كذلك - الذين يكون لمركزهم صلاحية التعبئة والتوزيع، سيتحولون من الأنشطة الإنتاجية المباشرة، تعقياً للربح. وبعد أن يضمن الساعون وراء الربح مطالباتهم بالامتيازات الربحية، والمحتمل أنهم سيقاومون الجهود الرامية لتجريدتهم من التنظيمات التي خلقتهم.

وتميل وكالات الدولة لتعقب مصالحها الخاصة التوسعية النموذجية، ولو على حساب الوكالات الأخرى للدولة، مع وجود مخططى الدولة الاقتصادية الذين يتوسطون بين بعضهم البعض، وكذلك بين جماعات مصالح أخرى متنوعة. وحيث يميلون للتقل داخل ماكينة الدولة، وأن يتحركوا بين وكالات مختلفة، فإن مديري الموارد العامة يميلون لتفضيل الاتفاق الحالى على المستقبل، "سخاء مقدماً" على برامج إتفاق يزداد ترسخها تدريجياً، ومفضلة المشروعات كثيفة لرأس المال على تلك كيفية العمل، وآفاق تخطيط قصير الأجل.

في مجتمعات كثيرة، لم توجد طبقات أو أجزاء طبقات ذات قوة اقتصادية وسياسية متماسكة بما يوفر مساندة كافية للدول من أجل مصالحها الخاصة. ومن هنا فقد تمتعت الدولة باستقلالية معتبرة. إن تركيز السلطات وحرية التصرف في أيدي السياسيين التنفيذيين على حساب البيروقراطية والتشريع والقضاء والملوك الدستوريين، قد عزز من هذه الاستقلالية عملياً، بما مكن التنفيذ من اتخاذ مبادرات جريئة، دون سعي للحصول على دعم أو موافقة مسبقة حتى من داخل الدولة، فاهيك عن المجتمع باتساعه.

إلا أن الدولة - أو التنفيذيين المستقلين بتخصيص أكثر - بذاتها، ليست ضامنة للتقدم الاقتصادي. ولعل علاقة القوة الرئيسية، قد قهقركت بطريقة تخدم - بفاعلية - تقويض أداء المشروع العام، أكثر من كونها معززة له. إن أفراد مجلس إدارة المشروع العام، يكونون إما سياسيين أو معينين سياسياً، أو موظفين حكوميين على تنوعهم، رغم أنهم - عامة - محدودو الفهم والمعرفة بالمشروع. وما داموا يمثلون المالك (الحكومة) اسمياً، فليس لديهم اهتمام خاص بأن يربطوا أنفسهم بأداء المشروع أو ربحيته. وقد يكون كثيرون منهم راغبين في إظهار قوتهم، بمحاولة ممارسة التحكم.

لذا يمكن لمدير المشروع أن يعتبروا ممثلي الحكومة، متدخلين في شئون الغير، أو ما هو أسوأ. كما تفهم الآراء التي يعبر عنها ممثلوا المالك - في الغالب - باعتبارها انعكاساً لمصالح سياسية "خارجية"، لا صلة لها بأفضل ما هو في صالح المشروع.

إن الدوجمائيين الاقتصاديين على طرفي نقيض الطيف السياسي، يميلون للمساواة بين ملكية الدولة والمشروع العام بالتالي، وبين الاشتراكية. إن هذه النظرة العقلية البسيطة، تنكر التنوع في الأشكال المجتمعية والجماعية في الملكية والتحكم في الموارد الاقتصادية، بينما تفهم التشابه بين تدخل الدولة وتوسع المشروع العام باعتباره تراكمًا خاصًا وسلطة خاصة. إن أي جهد جاد لتمية المشاركة الديمقراطية، يجب أن ينصب على مسألة مقرطة الاقتصاد. ويحتاج تنوع أشكال الملكية والسيطرة أن يستقصى، لدفع الديمقراطية الاقتصادية نحو طراز ذو معنى، ليحل محل الإكراه، والمنظمة السلطوية والهرمية للشركة الحديثة، وللنظم الاستغلالية الأخرى كذلك. وسينجم عن المقرطة الاقتصادية آثار جهود إعادة توزيع تقدمية، دون الاعتماد على التحويلات الفوقية بواسطة الدولة.

ويمكن لمثل هذه المقرطة الاقتصادية أن تحدث داخل سياق اقتصاد مختلط، مشتمل على قطاع اشتراكي أو عام، وقطاع رأسمالي خاص، وكذلك التخطيط للمصالح الوطنية بما يتم تنافسية قوى السوق، لذا يجب لعملية التخطيط - بالضرورة - أن تكون تعددية ولا مركزية، بأكثر مما تكون أحادية ومركزية. وعموماً ينبغي أن يكون تدخل الدولة "معزراً للسوق" بأكثر مما يكون "منكراً للسوق"، مدركاً قوة السوق الرئيسية، باعتباره مقتصدًا في المعلومات.

هكذا فإن المحفزات الأولية للاستثمارات الجديدة، ستأتي ابتداءً من توسيع السوق المحلي، وبشكل رئيسي من خلال إجراءات إعادة توزيع، غير

منقطعة الصلة مع زيادة الإنتاجية. وبوضوح فإن استراتيجية قابلة للتصدي بشأن توسيع السوق المحلي، يجب- بالضرورة- أن تتضمن معايير إعادة توزيع عادلة.

وتوضح دراسات قائمة أن الزيادات في الدخل الحدى لكاسي الدخل المنخفض، من الأرجح أكثر أنه سيتم إنفاقها، وليس ادخارها، مع رجحان أن الإنفاق الإضافي، سيصرف على سلع وخدمات منتجة محلياً.

هناك أيضاً شاهد يؤخذ في الاعتبار، وهو أن المكاسب الهامة في الإنتاجية، لم يستفد منها كاسو الأجور- بالضرورة- في الماضي، لا سيما إذا كانت الآليات المؤسسية لضمان إعادة التوزيع تلك ضعيفة أو لم تكن موجودة. وبالمثل فإن برنامجاً شاملاً للإصلاح الزراعي، الذي يزيد من الأرض، والائتمان، وموارد إنتاجية أخرى، سيؤدي كثيراً إلى تعزيز مخرجات ودخول الريف، ويوسع السوق المحلي بالتالي.

إن تنمية أكثر قرباً لاقتصاد وطني متكامل، يمكنها أن تقلل الاعتماد الفائق على الواردات، وتضمن آثار مضاعف (كبرى) أكثر فاعلية. إلى هذه الغاية، فإن تنمية انتقائية بأولوية صناعات ثقيلة يمكنها أن تقطع شوطاً طويلاً، كتجربة اليابان، وكما توحى كوريا الجنوبية وتايوان. وتميل مثل هذه الاستثمارات لأن تكون ذات فترات تفريخ طويلة، لكن إذا ما خطط لها جيداً وتكاملت بشكل جيد، يمكنها أن تكون أحجار زاوية لاستراتيجية تصنيع وطنية.

والمقوم الحاسم الآخر في أى برنامج تصنيع جاد هو عامل التكنولوجيا. إن الاتجاهات الحديثة في تعزيز الشركة عابرة القومية المهيمنة على حقوق الملكية الفكرية، توصى بأن بعض الخيارات التى كانت ذات مرة متاحة للمصنعين السابقين، ستكون أقل إتاحة للأجيال التى تأتى فيما بعد من البلدان الطامحة حديثاً في التصنيع بالاستسلام لضغط هائل من الولايات المتحدة، تبدو الحكومات وقد أقالت نفسها من تسلق سلم متزايد العلو، أكثر مراوغة، وباهظ التكاليف، ألا وهو "نقل التكنولوجيا"، بدلاً من اتخاذ الطرق المختصرة المتاحة بواسطة "القرصنة" التكنولوجية، التى احتلت اليابان ريادتها بنجاح في ماض ليس بعيداً جداً.

إن بعض الوطنيين الاقتصاديين من الطراز القديم، يدافعون عن رؤية للاعتماد الوطنى على الذات والاكتفاء الذاتى كأمر مرغوب فيه. بينما بعض الحكومات الوطنية قد فرضت عليها أوضاع اكتفاء ذاتى فعلى أو جزئى بواسطة حكومات أجنبية (عادة، الولايات المتحدة الأمريكية) وعداء لوطنيتها وطموحات أخرى، فإنه يكون من الخطأ معاملة مثل هذه الأوضاع المفروضة خارجياً كميزة مرغوبة بذاتها ولذاتها، كما يبدو أن بعض الوطنيين يفعلون. في اقتصاد دولى يزداد تشرذمه، مع تخصص دولى متنام، فإن الجهود نحو اقتصاد وطنى أكثر تكاملاً، ومعتمد على الذات، لا تتعادل مع الرغبة في الاكتفاء الذاتى. حتى أن مقترباً أكثر ديناميكاً، قد يعنى التخلي مسبقاً عن تفوق بعض القطاعات لصالح أخرى، لكن بالنسبة المنتجات السلعية

للأسواق الدولية، فالأرجح أنها ستظل أساساً هيكل الإنتاج والتبادل في المستقبل المرئى.

إن هناك شاهداً ضئيلاً على أن تغير الوضع القانونى للإدارات الحكومية، والكيانات التشريعية السابقة - كنتيجة للتحويل لاتحادات وللخصخصة - قد أدى، بذاته، إلى تحسينات هامة فى أداء المشروع. فقد ظل مديرو المشروع الرئيسيين معينين من قبل السلطة التنفيذية بالدولة، حتى عندما تراجعت الأسهم المملوكة للحكومة إلى أقلية ضئيلة.

وبافتراض أنها تستجيب لحاملى الأسهم، أكثر مما تستجيب للسياسيين، فلا يبدو أنه كان لها أثر عميق على الإدارة، حتى هذه النقطة. ربما لأن إدارات المشروع الكبير، تكون - على نطاق واسع - معزولة عن صغار حاملى الأسهم، دون تأثير الحكومات.

وقد أثير جدال بأنه إذا كانت المشروعات العامة تدار على شاكلة الأصول الخاصة، بقيود صارمة على الميزانية وبإمكانية الخروج، فى أسواق تحكمها التنافسية، فلا توجد - إذن - أية ميزة اقتصادية لإبقاء تلك الأصول تحت سيطرة الدولة.

إلا أنه، ومع بقاء الأمور الأخرى على حالها، يجب التأكيد أيضاً على أنه لا يوجد أى عيب فى فعل ذلك. ومع ذلك، فإنه وبقدر ما تتأسس المشروعات العامة على أهداف إعادة توزيع، فإن التحدى الرئيسى هو ضمان أن هذا الالتزام التوزيعى لا يقوض - أو يصبح مبرراً للانتقاص من - كفاءة المشروع، وإدارة الاقتصاد الكلى.

إن نظمياً وطنية ألفرو آسيوية كثيرة مما بعد الكولونيالية، والتحالفات الشعبية التي هيمنت كثيراً في أمريكا اللاتينية منذ ثلاثينيات القرن العشرين، قد طورت التصنيع مباشرة من خلال مشروعات الدولة. وعلى النقيض، فإن بعض النظم في جنوب شرق آسيا قد اتخذت من حماية مشروعات إحلال الواردات تلك، ومن دعمها، ما جعلها تنتج للتصدير، هكذا ارتفعت الجودة والكفاءة لإنجاز تنافسية دولية. إن الكفاءة الإدارية للحكومة، قد احتلت موقعها في التفسير باعتبارها المتغير الوحيد الأكثر أهمية في تحديد تفاوت الأداء الاقتصادي على مدى القرنين الأخيرين (Reynolds 1983). إن التحليلات بشأن شرق وجنوب شرق آسيا، في البلدان التي دخلت تصنيع اقتصادها متأخرة، كاليابان وكوريا الجنوبية وتايوان، أكدت على أهمية "الحكم الذاتي المطمور" - الذي فيه يقوم السياسيون بالتوجيه، لكن الفنيين يقررون (Johnson 1982)، حيث يكون أعضاء الحكومة معزولين نسبياً عن الضغوط المجتمعية.

وبرغم أن هناك قليلاً من التوافق بشأن دور الدولة في التصنيع المتأخر، فإن قليلين هم الذين يشتبهون مع كون تحسين قدرات الدولة أمراً مرغوباً، حتى لو أمكن تهذيب دورها. وبرغم بعض السخرية من الاهتمام الخاص المزعوم من قبل السياسيين والبيروقراطيين عموماً، لا يزال هناك تقدير لفاعلية وكفاءة والتزام البيروقراطيين. ولسوء الحظ فإن الهجوم على بيروقراطيي الحكومة منذ الثمانينيات، قد اتخذ بمثابة ضريبة ثقيلة على القطاعات العامة عموماً، وغالباً ما تم إلقاء الرضع في مياه حمام السباحة، مع

إفساد كبير لأخلاقيات الأفراد الحكوميين ذوى العلاقة. وغالباً ما تفاقم ذلك بازدياد دور وسلطة السياسيين والتفiziين، وكذلك مع الاحفاء بقيم الشركات الخاصة، حيث تم-بالإهمال- تقويض الغيرية (الإيثار)، والروح المعنوية، والانضباط، والإحساس بالواجب فى الخدمة العامة.

إن تنسيق الحكومة- ومساندتها- لاستثمارات مترامنة، فى صناعات مختلفة، لكنها مترابطة، قد يكون حاسماً لتعزيز جهود التصنيع، طالما أن هذه الصناعات ستوفر مدخلات وأسواق لبعضها البعض. وبرغم أنه قد أسىء للكثير من تدخلات الحكومة، أو أنها- بطريقة أخرى- قد انخرقت، وأن معظم المشروعات المملوكة للدولة، قد أدير^ت بطريقة رديئة، فإنه ليس من الواضح أن الخصخصة، وإعادة التنظيم، ومحاصرة القطاع العام هى الحل.

وتعد قيود "أكثر صرامة" فى الميزانية، وحكم ذاتى إدارى أكبر، وإصلاحات إدارية، بعضاً من الاحتياجات الملحة لإصلاح المشروع- ومثالها أن المرونة التنظيمية وإصلاح الحوافز كان لهما أهميتهما فى ضمان أداء جيد للمشروع العام فى سنغافورة، وأماكن أخرى- لكن "التعامل بالصلمة" فى الخصخصة نادراً ما كان مرغوباً، ناهيك عما إذا كان ضرورياً. فى حالتى الصين وتايوان، لم تتم خصخصة ذات شأن للقطاع العام، وعوضاً عن ذلك كان نمو القطاع الخاص أسرع من نمو الاقتصاد الوطنى، متقصاً من دور المشروعات المملوكة للدولة بمرور الوقت.

إن الرغبة فى الكفاءة والتخصيص لا تعنى أن أولئك الذين تدربوا على علم الاقتصاد وحدهم، يجب أن ينخرطوا فى الشئون الاقتصادية. إلا

أن التعاقب المطرد للقاتمين على الخدمة المدنية في بعض البلدان غالباً ما قوض تراكم المعارف والخبرات ذات العلاقة، تلك التي تأتي مع مسار حياة متخصص في مجال معين. إن تنظيم البيروقراطيات، بالغ الأهمية أيضاً، فبؤس التخطيط والتنظيم يؤثر بشكل عكسي على التنفيذ والكفاءة وإحراز القوة. ويوجد ميل لدى البيروقراطيات الحكومية لأن تكون في سبات، ولأن ترفض التغيير، بما يقدم تفسيراً جزئياً للحماس الشعبي نحو الإصلاحات التنظيمية والإدارية، التي عادة ما تصاحب الخصخصة.

معجزة شرق آسيا؟

إن المعرفة الحديثة بـ "معجزات" اليابان وشرق آسيا، أجبرت مراقبي التنمية لأن يتحولوا بنظرهم من شمال الأطلنطي إلى غرب المحيط الهادى. ولسوء الحظ فإن الجهل التاريخى، والجمود الأيديولوجى، قد أديا لإبعاد فهم أعمق لتجارب المنطقة الغنية بتفاوتاتها الدقيقة، غالباً ما تم ذلك لصالح الغرائبية الثقافية (الكونفوشيوسية مثلاً). ومن هنا، فإنه من الحاسم على وجه الخصوص أن نتحقق بالتجربة من دور التاريخ. ليس فقط بسبب الأهمية المستمرة للفواصل، ولكن أيضاً بسبب أهمية المسلك المستقل، والثقافة كذلك، إضافة إلى أنه يقيم المساهمات النسبية لعمليات السوق وسياسات الحكومة المحددة في خلق وصيانة قدرات التنمية.

وبالإضافة إلى استخلاص بعض الدروس من تجربة شرق آسيا، فإن السؤال الرئيسى الذى نواجهه، هو ما إذا كانت الاستراتيجيات التنموية

التي اتبعت بواسطة بلدان جنوب شرق آسيا من دول الصف الثاني الداخلة إلى التصنيع حديثاً - تقدم بديلاً أفضل من تلك التي اتبعت بواسطة اقتصادات الصف الأول التي تم تصنيعها حديثاً، كما يؤكد البنك الدولي (١٩٩٣) (٣).

والأرجح أن مثل هذا المنظور لتجربة جنوب شرق آسيا، سيخيب آمال أولئك الذين يرون طريقاً ثالثاً في المنطقة، كذلك كل من النيولبراليين، والدولتسيين أو أنصار التدخل من الطراز القديم. ومع ذلك فإن التاريخ الحديث للتصنيع المتأخر في الشرق، بما فيه جنوب شرق آسيا، يقدم دروساً هامة كثيرة للبلدان النامية.

أزمة تاريخية

يعتقد أن عامل الأزمة، كان حاسماً بالنسبة لبلدان التصنيع المتأخر من الصف الأول في شرق آسيا، والتي كانت أحواها الاقتصادية مواتية في العصر الذهبي لما بعد الحرب، والحرب الباردة. فالطلب العالمي النشط خلال الربع قرن الأول بعد نهاية الحرب، وقواعد التجارة العالمية الأكثر تساهلاً، وتعزيزها قد أتاح نافذة حاسمة لفرصة، استفادت بميزتها - بنجاح - كل من اليابان ودول الصف الأول في شرق آسيا، لتنمية قدرات تصنيع تنافسية دولياً من خلال صناعات إحلال واردات محمية (موقتاً).

إلا أنه، وإن يكن أقل إهماراً، يبدو أن النشوء المتأخر للصف الثاني لجنوب شرق آسيا، قد تحدى التنبؤات الصاعدة من مثل ادعاءات

الاستثنائية، لكن التدقيق عن كتب يوحى بأنها بينما كانت تتراجع - دون أدنى شك - استمر وجود فراغ، لمبادرات تصنيع متأخرة، لا سيما تلك المشتملة على استثمارات أجنبية، وتمثل تهديداً أقل لمصالح الأعمال عابرة القوميات.

وبرغم أن نمو الاقتصاد الدولى - منذ السبعينيات - كان أبطأ، ولا سيما فى الثمانينيات، فإن الظروف الأقل مواتاة لم تعق تماماً جهود التصنيع المتأخر فى أماكن أخرى، والأرجح أن المؤشرات كانت أكثر تعارضاً وغموضاً، وأكثر مما كان العهد بها فى الغالب، وكانت كثير من الفرص لا تزال موجودة فى ثنانيا البيئة الاقتصادية الجديدة الأكثر عولمة، والأكثر ليبرالية. وبعد حالات الركود فى جنوب شرق آسيا ومنتصف ثمانينيات القرن العشرين، فإن استعادة قوية مدعمة للوضع السوى، تم تعزيزها مبدئياً بتحسين أسعار السلع الأولية، والأكثر أهمية بالاستثمارات الأجنبية من اليابان، وبلدان الصف الأول من جنوب شرق آسيا. هكذا فإن سياسات أكثر تساهلاً، ومساعدة، أدت بنجاح لجذب الاستثمارات الأجنبية - خاصة فى التصنيع الموجه للتصدير - الذى ساعد فى بدء، ثم فى المحافظة على تحسين الاقتصاد منذ أواخر الثمانينيات.

وكما سيتم تفصيله لاحقاً، فإن ولادة الحماية والليبرالية المشروطة فى الشمال، كما توحى التطورات الحديثة فى التجارة الدولية، والسياسات والممارسات ذات العلاقة من جانب الاقتصادات الصناعية المتقدمة، سيعنى ظروفاً أقل محاباة لجهود التصنيع المتأخر. إن بسط السلطان القضائى للجهات

على الاستثمارات الأجنبية، والتجارة الدولية غير المنظورة (في الخدمات)، وحقوق الملكية الفكرية، وإكمالها بمنظمة التجارة العالمية، سيعزز سيطرة الاتحاد عابر القوميات، وسيفرض عوائق وتكاليف إضافية على الجهود الجديدة للتصنيع المتأخر، خاصة إذا كانت تحت رعاية الرأسمال المحلي. ومثالها، كما ظهر في الحظر الوشيك للمستلزمات ذات المحتوى المحلي. كذلك، فإن النمو الأكثر حداثة - زمنياً - الذي تقوده الصادرات، في اقتصادات كبيرة كالصين والهند، سيقيد الخيارات أمام آخرين يسعون لنمو وتصنيع على أساس مماثل.

الموارد: نعمة أم نقمة؟

لا يختلف جنوب شرق آسيا كثيراً عن أفريقيا، فقد حظى بوفرة من موارد الثروة، أكبر كثيراً مما أتيح لمعظم بقية آسيا، وأمريكا اللاتينية وأوروبا. وبطريقة مناقضة، يقال إن محدودية المتاح من تلك الموارد، قد عزز حاجة دول شرق آسيا من الصف الأول للتصنيع، رغم أنه تم غالباً بتكلفة إنسانية باهظة، خاصة بالنسبة للعمال الصناعيين (أجور منخفضة، شروط عمل بائسة)، لا سيما أثناء المراحل المبكرة لمحاولة إنجاز تنافسية تصديرية على أساس من رخص تكلفة العمل وعلى النقيض، فمن الأرجح أن الحاجة لتصنيع جنوب شرق آسيا كانت أقل، حيث وجد الكثير من ريع الموارد الزراعة، والمعادن والغابات. إن التصنيع على قاعدة من الموارد، يفسر الكثير من نمو، وصادرات اقتصادات جنوب شرق آسيا.

ولما كانت مساهمة التصنيع تصدري التوجه- دون قاعدة من الموارد- قد شهدت نمواً متسارعاً في السنوات الأخيرة، خاصة في بلدان مثل ماليزيا، فإن هذه المساهمة الحاسمة، غالباً ما انتقص من قدرها من جانب أولئك الذين يشيدون بجنوب شرق آسيا كنموذج بديل النمو. إن الموارد لم تقدم فقط إسهامات هامة للاقتصاد ككل، ولنمو الصادرات كذلك، لكنها كانت حاسمة أيضاً بشأن القدرة المالية، والشرعية السياسية للدول، بالإضافة إلى إتاحة أساس لتراكم رأسمال آخر. وخلافاً للتبديد (أو الإسراف) أو تدفق تلك الفوائض نحو الخارج، في أماكن أخرى من العالم، فإن ريع الموارد الذي تنتزعه حكومات جنوب شرق آسيا، جعل تنمية الكثير من البنية التحتية المادية، حاسماً جداً لتراكم الرأسمال ولضمان المساندة السياسيين، بالإضافة إلى تمويل خدمات اجتماعية حاسمة (تعليم- تدريب- صحة) وجهود لتعزيز شرعية (إعادة التوزيع، و"بناء الأمة") وقدرات وطاقات (البيروقراطية، والمشروعات العامة، وخدمات الأمن) النظم.

إن نقص هبات الطبيعة من موارد، في شرق آسيا، والقيم الحضارية المحبذة لحياة المعرفة والجدارة، قد تضافرت مع سياسات حكومية، مؤازرة لتنمية الموارد البشرية. وهذا الخصوص أيضاً، فإن إنجازات الصف الثاني بجنوب شرق آسيا كانت أكثر تواضعاً من أولئك في الصف الأول بشرق آسيا، والتي انعكست- على سبيل المثال- في المعدلات المقارنة للقراءة والكتابة، ولدخول المرحلة الثالثة من التعليم، ونشر الموارد الرسمية المتعلقة بالتعليم والتدريب.

لقد تم الإقرار بشكل متزايد، بأن قيود الموارد البشرية، تمثل قيداً رئيسياً على تصنيع أكثر سرعة، وعلى ترقيه أسرع للتكنولوجيا، في الصف الثاني بجنوب شرق آسيا.

الديناميكيات الإقليمية

من الواضح أن هناك بعداً هاماً في جميع بلدان شرق آسيا، وهو أنها تتشابه في النمو الاقتصادي الحالي، وفي العلاقات الأساسية المتشابكة. حتى أن البنك الدولي (١٩٩٣)، قد أقر بأن التشابه بين اقتصادات هذه الكثرة في أداء هذه الجودة، ولفترة زمنية بهذا الطول ينذر حدوثه في الغالب، علاوة على ذلك فبينما قد يظن المرء بأن هذا البعد الإقليمي يفترض تفسيراً، فإنه حتى الآن قد وجد القليل من الجهود الجادة لفعل ذلك، لفعل ما هو أبعد من ادعاءات مهمة، وإشارات إلى "كتلة الين" الناشئة، أو إلى "الإوز الطائر" كنمط للتنمية الإقليمية. إن هذا يعكس حقيقة أنها تتطابق مع شعار اليابان وقت الحرب "مجال الرفاهية المشتركة شرق آسيا"، مجال ونفوذها بعد الحرب. إن مصالح اليابان في الشرق، بما فيها جنوب شرق آسيا، قد شجعت الإقامة الممتدة لليابانيين في الإقليم منذ نهاية القرن التاسع عشر، كما أدت لتزايد الواردات، والتحكم في إنتاج المواد الخام (خاصة المعادن) بالمنطقة، حينما كان ذلك ممكناً. ولموازنة عواقب العجز التجاري، اقتنعت دول شرق آسيا باعتبارها بوضوح- السوق الخارجي للسلع اليابانية، حيث أصبحت صناعتها أكثر رقياً وأكثر تنافسية على المستوى الدولي. إن

عوائق التجارة التي فرضتها القوى الكولونiale الأوربية في المنطقة، لابد وأنها - عن غير قصد - قد شجعت التوسع العسكرى اللاحق.

وقد أدى السعافى الصناعى اليابانى - بعد الحرب - إلى البحث عن أسواق خارجية بالمنطقة، ومع التحرر من الاستعمار بعد الحرب، كان سعى الشركات اليابانية لتوسيع حصصها في سوق المنطقة، بالاستفادة من استراتيجيات إحلال الواردات، التي تبنتها معظم نظم ما بعد الكولونiale بالمنطقة خاصة منذ الستينيات. إن إعادة التوطين اللاحقة للعمليات الصناعية - بالخارج، التي اتبعتها الشركات اليابانية لتخفيض التكلفة، كانت قد تسارعت نتيجة لزيادة قيمة الين منذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين، هكذا أصبحت الشركات اليابانية بشكل متزايد، جزءاً من استراتيجيات التصنيع الذي يوجهه التصدير، في الشرق، وفي جنوب شرق آسيا على وجه الخصوص بعد زيادة قيمة الين، في منتصف الثمانينيات.

إن زيادة قيمة عملات جنوب شرق آسيا الأخرى، منذ منتصف الثمانينيات باستثناء هونج كونج (تم ربط دولار هونج كونج بالدولار الأمريكى منذ أوائل الثمانينيات)، قد شجع أيضاً على توطين التسهيلات الصناعية، إلى المواقع الأقل تكلفة في جنوب شرق آسيا، كالصين وأماكن أخرى، بما نجم عنه من تكامل اقتصادى إقليمى واضح، له الكثير من الملامح الجديدة.

هكذا كانت اقتصادات جنوب شرق آسيا في موقع يؤهلها للاستفادة من مثل هذه الاستثمارات، بالإضافة إلى السياسات الصناعية لكل من البلد الأم والبلد المضيف، التي سعت لتسيق إعادة التوطين تلك.

إلا أن تدفق الاستثمارات التايوانية إلى جنوب أفريقيا، والاستثمارات السنغافورية إلى بنجلاديش، خلال هذه الفترة، يوحى بالكيفية التي يمكن للعوامل الأخرى أن تؤثر بها على قرارات الاستثمار، وكيف يمكن لحكومات مضيئة أخرى أن تخلق شروطاً لجذب مثل هذه الاستثمارات.

إن الاستجابات الناجحة من جانب حكومات الصف الثاني بجنوب شرق آسيا، للمصالح المتعاطمة لاستثمارات شمال شرق آسيا بالمنطقة، بعد منتصف الثمانينيات، اشتملت استجابات سياسة تصنيع وطنية ملائمة - في جنوب شرق آسيا - للمضامين الدولية لسياسات التصنيع الجديدة في شمال شرق آسيا. والأرجح أن استجابات السياسة الصناعية بجنوب شرق آسيا لتحويلات ظروف إقليم شرق آسيا وإصلاحات السياسة الصناعية، كانت أكثر حسماً - من أي إجراءات لبرلة اقتصادية "محايدة" مفترضة تم تنفيذها - في جذب الاستثمارات الصناعية الشرق آسيوية الهائلة إلى المنطقة. إن البرلة وحدها لا تكفي لتفسير الزيادة السريعة في الاستثمارات الصناعية الشرق الآسيوية - أكثر من غيرها - للمنطقة، أكثر مما كان لأجزاء أخرى من العالم تمت لبرلتها، كأمريكا اللاتينية وشرق أوروبا، مثلاً.

إن التكاثر الحالي لمثلثات النمو في جنوب شرق آسيا، يوحى بأن مبادرات سياسة تصنيع منسقة كهذه، تدرك وتسعى للاستفادة من

اقتصاديات الموقع، والقرب، والتكتل، وكذلك الاستفادة محلياً من إمكانات تقسيم دولي جديد للعمل، في مواقع الإقليم الفرعية. وتستطيع الشركات حينئذ أن تستجيب للفرص الجديدة التي يقدمها التكتل الإقليمي ومن وفورات الحجم، وكذلك من المزايا النسبية في توطين عمليات مختلفة في البلدان المجاورة.

وقد تكون مثل هذه الفرص، أيضاً جذابة للشركات التي تأمل في تكامل اقتصادي إقليمي، على شاكلة منطقة تجارة آسيوية حرة، على سبيل المثال. هكذا تستطيع البلدان الصغيرة أن تكسب من تنسيق جهود سياستها الصناعية كي لا تقوض جهود الآخرين، ولا تقلل من نفوذهم إزاء المستثمرين.

الاستثمار الأجنبي المباشر

بينما كان البنك الدولي مهتماً بأن تبقى الاقتصادات مفتوحة للاستثمار الأجنبي، فإن ما يثير الدهشة، أن دراسته عن معجزة شرق آسيا لم تشغل بالأهمية الحقيقية، وأنماط وتوابع الاستثمار الأجنبي في الاقتصادات الآسيوية الثمانية ذات الأداء المرتفع.

في هذه الاقتصادات الآسيوية الثمانية مرتفعة الأداء، كانت ماليزيا وسنغافورة وحدهما أكثر من غيرهما من البلدان النامية اعتماداً على الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد يكون التعويل المتزايد على الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة مؤقتة في الطور المبكر نسبياً من التنمية، عندما يكون

ثم التراكم الرأسمالى المحلى، والقدرة التكنولوجية والسوق الخارجى، جميعها ضعيفة جداً؛ ومن هنا، وعلى سبيل المثال، فقد اعتمدت كوريا الجنوبية كثيراً جداً على الاستثمار الأجنبى المباشر حتى أوائل السبعينيات فقط (Chang 1995 b).

كما أن أهمية الاستثمار الأجنبى المباشر، فى لحظة تاريخية خاصة، قد يعود إلى حد كبير إلى قوة مصالح المستثمر الأجنبى، ومثالها عندما يبدأ التصنيع جدياً. وعلى سبيل المثال، فإن الجهود الإندونيسية للتكيف مع انهيار سعر البترول فى ١٩٨٦، قد تمت فقط عندما بدأت اليابان ودول تصنيع الصف الأول بشرق آسيا تواجه تراجعاً فى تنافسيتها الدولية- تعزى إلى زيادة قيمة عمالها، وارتفاع الأجور وتكاليف إنتاج أخرى، وزيادة عدم الاستقرار السياسى، وتزايد الضغوط بهدف التحكم فى التلوث الصناعى.. الخ- وكانت تسعى لإعادة توطين صناعاتها الأكثر كثافة فى العمل، والأقل قبولاً بآثارها البيئية. وقد ينظر لمثل إعادة التوطين داخل منطقة شرق آسيا هذه، باعتبارها متسقة مع تفسيرات دورة الإنتاج الخاصة بالاستثمار الأجنبى طبقاً لنظرية "الإوز الطائر" لأكاماتسو Akamatsu.

إلا أن نمط وسرعة "إعادة الهيكلة الصناعية إقليمياً" فى شرق آسيا، لم تكن- ببساطة- مدفوعة بفعل السوق، لكنها أيضاً تأثرت كثيراً جداً بالسياسات الصناعية لكل من البلد الأم والبلد المضيف، والتى شجعت مثل هذه الصناعات على إعادة التوطين فى جنوب شرق آسيا والصين.

السياسة الصناعية

رغم بعض المناظرات المقدمة بشأن كفاءة ونجاح سياسة شمال شرق آسيا، فالمتفق عليه عموماً - الآن - أن سياسة كهذه، لم تقرر - ببساطة - بإيجاد مصالح للأعمال. ولقد أدى هذا إلى وضع صياغات تحليلية عن "الحكم الذاتى النسبى" للدولة والاختلافات عن ذلك.

لقد حصلت دول شمال شرق آسيا على ائتمانات متنوعة، مع ما لديها من قدرات حكم ذاتى عالية، وترباط وكفاءة، لا سيما قدرتها بنجاح على تنسيق وتنظيم سلوك الشركة الخاصة، والتدخل - من ناحية أخرى - فى عمليات السوق دون أن تولد فشلاً حكومياً خطيراً.

ويبدو أن هذا النجاح، يعود لقدرتها على تجنب أن تكون أسيرة، وخاضعة لمصالح الربيع. إن قدرة هذه الدول على الاستقلال فى صنع السياسة الاقتصادية، قد مكنتها من خلق وتوطين الربيع، وإغراء الاستثمارات على العمل فى مناطق ذات أولوية فى خيارات الدولة. هكذا فإن توقع تأمين ربيع أخرى، قد ضمن أن الربيع قد تم استثمارها بما يتماشى مع الأهداف الصناعية التى وضعتها الدولة.

إن النوايا الطيبة بشأن تدخلات سياسة صناعية انتقائية، لم تكن كافية لضمان كفاءتها ونجاحها، كما أن أرجحية الحصول على سياسة صناعية "خاطئة" يجب الإقرار بها. إلا أن النتيجة ليست ما يقارب إحدى السياسات الصناعية. وبعد، فإن أدوات السياسة الصناعية قد نشرت على مدى أوسع نطاقاً فى شمال شرق آسيا مقارنة بدول الصف الثانى المصنعة حديثاً بجنوب

شرق آسيا. والآن توجد دراية واسعة بدور الدولة، في الدول التي تأخرت في التصنيع بشرق آسيا، وباختلافات لها أهميتها في هذا الدور، وفي طبيعة ومدى التدخل الحكومي، وكيف كان لهذا أن يتغير بمرور الوقت: (انظر مثلاً: Deyo 1987, White 1988, Amsden 1989, Wade 1991).

وبرغم أن تدخل الدولة، كان أيضاً هاماً للغاية في بلدان جنوب شرق آسيا من الصف الثاني الذي دخل التصنيع متأخراً، فإن طبيعة وغرض تدخل الدولة، كان في الغالب مختلفاً إلى حد ما. ففي ماليزيا وإندونيسيا، منذ الاستقلال، كانت النظم في الغالب منشغلة بتقييد توسع الثروة الصينية، وتعزيز التراكم بواسطة أصحاب الدخول "الطبيعية" المؤثرين سياسياً بما لا يختلف كثيراً عن شرق أفريقيا في حقبة ما بعد الكولونيالية. إن أولويات سياسة إعادة توزيع كهذه، غالباً ما عرضت للخطر المساهمة التي ربما كان تدخل مختلف للدولة قد يؤدي بها للتصنيع المتأخر وبالتالي فإن الغالية الكبرى من صور تدخل الدولة في جنوب شرق آسيا كان لحساب - أو مستولى عليه بواسطة - مصالح الأعمال ذات النفوذ السياسي، حيث وجد - على وجه العموم - فاقد ضمن أكثر الطموحات معقولة في تدخلات السياسة الصناعية باليابان، وبلدان شرق آسيا من الصف الأول الذي دخل التصنيع متأخراً.

فالمحسوبة، والحصول على العمولات، أصبحت - على وجه العموم - شكلاً صعباً في بلدان جنوب شرق آسيا من الصف الثاني الذي دخل

التصنيع متأخراً، وكان الطبيعة المؤسسية للفساد، لها أثر هام على توابعه، بما فيها آثار الهدر الناجمة عن التدخل الحكومي.

ومع أن حصادها يتم تعريضه للخطر - إن لم يتم "الاستيلاء عليه" - فإن معايير السياسة يمكن اعتبارها غير عادلة، وغير كفؤة، ومشوهة، وضارة بدناميكية التراكم الرأسمالي من ناحية أخرى، ونادراً ما يتولد عنها مثل هذه الكثرة من الأنشطة الساعية إلى الربح، كي تبدد معظم الربوع، ناهيك عن أن كل الربوع قد خلقتها هذه الانحرافات.

وبينما قد توصف بعض دوافع تدخل الدولة باعتبار أنها أنشطة تسعى وراء الربح بطبيعتها، يجدر بالذكر أن الربح المسترلى عليه يشتمل جوهرياً على تحويلات يمكن اعتبارها غير عادلة وبها انحرافات أو تشوهات، ولكنها ليست بالضرورة مبددة بمعنى أن الربح يتم - لى حد كبير - تبديده من خلال سلوك الساعين وراء الربح، وفقاً لما يوحى به التحليل الاقتصادى النيوكلاسيكى. إن تجربة سنغافورة توحى بأن صناع سياسة منظمين، وموهلين وأكفاء وبعيدى النظر، يمكنهم تعزيز قدرات الدولة وكذلك نوعية صياغة وتنفيذ السياسة الصناعية، التى يمكنها أن تقطع طريقاً طويلاً، نحو هيكلة للربوع بطريقة أكثر كفاءة، لإنجاز الأغراض المرغوب فيها للسياسة، بالإضافة إلى تقليل للتبديد غير الضرورى للربح، الناجم عن أنشطة الساعين وراء الربح. وبوضوح فإن نوعية الحكم يمكنها أيضاً أن تستفيد من بناء مؤسسى ملائم، وكذلك أيضاً من قدرات مرونة أكبر فى الاستجابة للتحديات الجديدة.

والأرجح أن توقعات الفوز بالربوع هي ما يجذب الاستثمارات، تلك التي توصف رسمياً بحوافز الاستثمار. هكذا يمكن لتوقعات تحويلات الربيع، أن تسهم فيما هو أكثر من تقويض استثمارات أخرى بالاقتصاد الوطني، إذا استطاع كاسبو الربوع أن يقدروا مكاسبهم من إنشاء استثمارات ملائمة. هكذا، يكون للتدخل الحكومي أثر "تراجع الدخول" بأكثر مما هو أثر "تراجع الخروج" وهكذا إذا كان لقدرة الرأسمال على التقل أن تحبط، فإن التركيز الأكبر للثروة، المرتبط بشأن كاسب الربيع، يمكنه فعلياً أن يؤدي لزيادة في مدخرات الشركة، وهكذا يعجل التراكم الرأسمالي، والنمو والتغير الهيكلي. وبقدر ما تكون إعادة التنظيم، وجوانب أخرى من لبرلة الاقتصاد، مؤدية لإضعاف الحافز على استثمار إضافي في الاقتصاد الوطني، بقدر ما يمكنها أن تضعف التراكم الرأسمالي داخل الاقتصاد الوطني، حيث لا توجد ضمانات بأن إجراءات اللبرلة سوف تضمن -بالضرورة- تدفقات استثمار صافية.

وتوجد أيضاً كثير من الشواهد على ما يبدو أنه سياسة صناعية انتقائية متقلبة، من جانب التنفيذيين الوطنيين، مع فنيين لديهم فرصة ضئيلة للتعبير عن الرأي في تنفيذ تلك السياسة - وهي ما لا يبدو معادلاً لسعي جاد يؤدي في نهاية المطاف لإنجاز تنافسية دولية، أو توفير دعم حاسم لمصناعات أخرى، تسعى لإنجاز تنافسية دولية. لقد أدت مثل هذه التدخلات للإساءة إلى سمعة السياسة الصناعية، وعوقبت تدخلات سياسة صناعية أخرى، تم التفكير فيها وتنفيذها على أسس مدروسة أكثر.

وبرغم أنها مثيرة للإشكاليات في الغالب، فإن دور ومساهمة أدوات السياسة الصناعية في تنمية ثلاثة من بلدان الصف الثاني في دخول التصنيع المتأخر بجنوب شرق آسيا، لا سيما في العقود الثلاثة الأخيرة، لا يمكن أيضاً إنكاره.

إن دور الحكومات هو تعزيز التصنيع إلى أبعد مما هو ممكن ومحتمل، ذلك هو ما أوضحت به التناقضات بين اقتصادات الاستعمار السابق في ماليزيا وإندونيسيا، وتلك الاقتصادات الوطنية اليوم.

وبرغم كل أوجه الخلل والمساوىء، التي تورط فيها، فإنه لا يوجد الآن سوى قليل من الشك بأن التحولات الهيكلية لتلك الاقتصادات، قد سارت جيداً إلى أبعد مما قد كان يمكن إنجازها بالاعتماد حصرياً على قوى السوق، ومبادرة القطاع الخاص وحدها، تلك التي كانت ستتجم عن تنمية تصنيع يتمتع بـ "الحماية الطبيعية"، وبرغم أن طبيعة مثل هذه الصناعات ستغير بتغير تكلفة النقل والاتصالات، على سبيل المثال.

أيضاً، وبينما يمكن لأهداف سياسة تنافسية، أن تقوض التزامات وكفاءة السياسة الصناعية، فإن لهذه السياسات نتائج محددة، قد يكون بعض منها منسجماً مع السياسة الصناعية. فعلى سبيل المثال، فإن الاستثمارات الحكومية الكثيفة بماليزيا لتحسين نوعية الموارد البشرية لعرق المالاي Malay، في السبعينيات، قد ساعدت كثيراً على التنمية الصناعية والتكنولوجية، بأكثر مثلاً، من إعادة توزيع ملكية الأصول بين الأعراق. إن

مثل هذه الاعتبارات لها - على وجه الخصوص - أهمية للاقتصادات الأفريقية الساعية للتوفيق بين سياسات إعادة التوزيع، والأغراض الأخرى للتنمية. قبل ثمانينيات القرن العشرين، كانت التجارب الناجحة للسياسة الصناعية في شمال شرق آسيا وسنغافورة، قد حجبت عن الاهتمام الدولي، بانحيازها السياسى للغرب (خاصة للولايات المتحدة الأمريكية) في أغلب الحالات، ضد النظم الأكثر وطنية - على الأقل - على مستوى خطاب السياسة الخارجية، واعتمادها المتواصل على إشارات السوق (بما فيه السوق الدولي)، ونموها الموجه نحو التصدير، والدور المحدود للمشروعات المملوكة للدولة (في اليابان وكوريا الجنوبية، رغم أن المشروعات المملوكة للدولة كانت هامة جداً في سنغافورة وتايوان)، وتسامح أكبر من جانب الغرب إزاء تدخل الدولة، قبل إعادة بعث أيديولوجيا الليبرالية الاقتصادية في الثمانينيات.

ولسوء الحظ، فإن الإدراك الأولى، لكل ما هو مناقض فعلى لبعض المقدمات المنطقية، وإدعاءات الثورة النيولبرالية المضادة في اقتصاديات التنمية، ببلدان شرق آسيا تلك، قد تجلّى فيما يقارب رد فعل دولتى مختال، وغير نقدى أو ضعيف التمييز، منعكس في شعارات مثل "الإبقاء على الاختلالات السعرية" (مناقضة للإصرار النيولبرالى على "تصحيح الأسعار")، وكذلك ميل تبسيطى في النظر إلى اقتصادات شرق آسيا التى تأخرت في دخول التصنيع، باعتبارها تتبع - ببساطة - طريقاً مهدهه ريادة اليابانيين جيداً. وبينما يؤكد على بعض السياسات الشبيهة التى مارستها

الاقتصادات الآسيوية عالية الأداء، فإن دراسة البنك الدولي (١٩٩٣) ترفض إدراك الترابط اليبني، كما لو لم تكن هناك أى أهمية للجغرافيا، والموقع، وقرب المكان، وأنماط الاستثمار، وشركاء التجارة. وبينما ترفض - عن حق - فكرة النمو الفردي في تنمية شرق آسيا، فإن الدراسة قد أخفقت أيضاً في معرفة كافية ببعض التشابهات في تنوع سياسات وتجارب، الاقتصادات الآسيوية مرتفعة الأداء، في رسم غايات السياسة وتوصياتها (أنظر Perkins 1994).

ويدعى البنك الدولي (١٩٩٣) أن السياسة الصناعية لم تكن مفيدة لبلدان الصف الثاني المصنعة حديثاً بجنوب شرق آسيا، بل وكانت خاطئة أيضاً. وبرغم أن نتائج تدخل الدولة في بلدان الصف الثاني (المصنعة حديثاً) بجنوب شرق آسيا، قد تعرضت - بالتأكيد - للتشويش، فإنما تم ذلك لأن الكثير من تدخل دولها كان مدفوعاً باعتبارات أخرى غير التعجيل بالتصنيع الذي جاء متأخراً. ويجب تقييم تدخلات الدولة هذه وفقاً لرؤاها، كما أن نتائجها السلبية، ليست اتهاماً لكل تدخلات الدولة، ناهيك عن كون السياسة الصناعية مجدية ومرغوباً فيها.

إن تجارب دول الصف الثاني حديثة التصنيع بجنوب شرق آسيا، مع السياسة الصناعية، تقدم دروساً هامة أخرى، لتنمية البلدان الساعية للتصنيع. وقد يعوق مثل هذه الجهود صغر الحجم الابتدائي للسوق المحلية، وضعف كل من حجم المجتمع الوطني للمنظمين الصناعيين، والخبرة الحدية، والقدرة التكنولوجية، وشبكات التسويق الدولية، كما تعوقها الضغوط

الداخلية والخارجية أيضاً، من أجل الليرة، ومثلها ما يعزى لحزمة التكيف الهيكلي.

لقد كان الاستثمار الأجنبي، واستخدام الموارد البشرية الأجنبية (كالمستشارين) - بشكل مؤقت في الغالب - قد أتاح لبلدان جنوب شرق آسيا من الصف الثاني في الدخول المتأخر للتصنيع، تعويضاً عن عدم ملائمة مواردها. وبينما كانت تبذل الجهود لجذب الاستثمار الأجنبي، استطاعت سياسات الحكومة المضيفة، أن تؤثر في طبيعة هذه الاستثمارات، لتعظيم مكاسب الاقتصاد الوطني، لا سيما في تكوين مستوى أعلى من القيمة المضافة المحتجزة بالداخل، وفي نقل التكنولوجيا. ويمكن في الغالب - أيضاً - تعزيز نفوذ الحكومات المضيفة، بحضور مستثمرين أجانب أكثر - (أفضل من حضور القليلين منهم) - ولكن من مصادر متنوعة، متعددة الأشكال، وكذلك في أنشطة متنافسة.

وكما في أماكن أخرى، فإن التصنيع كثيف العمالة الموجه للتصدير ببلدان جنوب شرق آسيا المصنعة حديثاً، لا ينمو تلقائياً مع كون العمل رخيصاً، ومع حرية التجارة، وغياب التحكم في الرأسمال، وبالإضافة إلى توفير الهياكل الأساسية والتعليم الإعدادي، فإن شروطاً مساندة أخرى (عوامل الجذب التشريعية والثقافية، القانون والنظام) والسياسات (كالحوافز متضمنة الإعفاءات الضريبية والدعم والتعليم والتدريب وتطوير الاستثمار والتصدير) لا شك أنها قد غيرت - في الغالب - جذرياً من بيئة الاستثمار، لجذب الاستثمارات الأجنبية المطلوبة. ومن تجارب بلدان جنوب شرق

آسيا، من الصف الثاني لدخول متأخر للتصنيع، ومن المعلوم نظرياً من التحليلات التاريخية عن حدود الأسواق، فالأكثر رجحاناً، أن تكون الحاجة للتدخل، في ميادين التجارة الدولية، والتمويل، والموارد البشرية وتنمية التكنولوجيا.

ويجب على سياسة صناعية أن تتميز وتتطور وطنياً، لا سيما في الموارد البشرية. إن استثمارات اجتماعية كثيرة- كالتعليم والإسكان والنقل، والصحة- تعزز إنتاجية العمل، وتسهم في التنمية الصناعية، يجعل التكاليف الاجتماعية، وتنمية الاستقرار السياسي والاجتماعي. ويجب تحفيز أصحاب العمل أيضاً على المساهمة في تنمية مهارات العامل وتحسين شروط العمل وكذلك مكافأته، ومثلها أن رصيماً إجبارياً تموله مساهمات أصحاب العمل، لينفق على تدريب المستخدمين، يعد مؤسسة تستحق الاعتبار، إن لم يوجد ما يضاهيها في ظروف مشابهة. ويمكن تعزيز القدرة الوطنية على استيعاب التكنولوجيا من خلال الجهود الحكومية في التعليم والتدريب. إن نظام الادخار الإجباري للمستخدمين، لا يزيد معدل الادخار الوطني فحسب، لكنه يقلل أيضاً من المطالبة الاجتماعية للحكومات، بتوفير تسهيلات الرقابية للعمال المتقاعدين، بالإضافة إلى أنه يزود الحكومة بمصدر رخيص نسبياً لتمويل المشروعات العامة للتنمية.

إن ما تقدم من دفاع عن السياسة الصناعية لا يدعى أن كل سياسة صناعية في منطقة جنوب شرق آسيا كانت أفضل الممكن في ظل ظروفها، ولا حتى مرغوباً فيها باعتبارها مبدأ. إن تجاربهم تقدم أيضاً شواهد على

سياسة صناعية رديئة، لكن وجود سياسة صناعية رديئة ليس برهاناً على أن السياسة الصناعية - بذاتها - رديئة بالضرورة. فمن المعروف أن التحولات الهيكلية التي حدثت، لم تكن لتحتل مكانها، دون سياسة صناعية، حتى برغم أن الكثير منها كان رديئاً، إن هذا يؤكد فقط على أهمية سياسة صناعية جيدة، وعلى الحاجة إليها.

وتقدم الظروف التي كانت فيها السياسة الصناعية رديئة، تقدم دروساً هامة في إعداد وتنفيذ سياسة صناعية للبلدان النامية الأخرى. إن أحد التحديات سيكون تنمية تربيّات مؤسسية لجعل مثل هذه الإجراءات أكثر قابلية للحساب، ومن هنا تكون أكثر شرعية، وتكون كذلك "منضبطة" بقيود المالية وموارد التمويل.

مستفيدين من الإدراك البعدي، يتضح أن أخطاء كثيرة قد وقعت. فكثير من تدخلات السياسة الصناعية، كان لها - فعلياً - أغراض أخرى غير التنمية الصناعية. والحقيقة أن بعض التدخلات كانت - بوضوح - لصالح المتنفذين السياسيين، أو تم "الاستيلاء" عليها (أفسدت) بواسطتهم. وكان الإيمان بالسياسة الصناعية بائساً أيضاً عندما:-

١- لم تكن قد تأسست على تحليل مدروس لإخفاق السوق، الذي افترض فيها أن تغلب عليه.

٢- لم تتمتع بحسن انتقائية، في دراسة فشل أسواق معينة، وتعظيم الإيجابيات الخارجية في تنمية الصناعات الاستراتيجية.

٣- تجاهلت إشارات السوق التي تساعد على تحقيق الكفاءة.

٤- انتقصت من قيمة المتطلبات المعلوماتية لتدخل فعال.

٥- أغفلت محدودية كل من: قدرات، وكفاءات، وقابلية كفاءات

الحكومة للتطوير.

٦- بالفت في تقدير الموارد سواء البشرية أو غيرها المتاحة لبناء

صناعة ذات كفاءة.

٧- ولم تلتفت من ناحية أخرى للحجم، والمدى، وغيرها من

اعتبارات الكفاءة.

ولا يستطيع التدخل الحكومي أن يكون عاماً ووظيفياً فحسب، كما

يدعى البنك الدولي (١٩٩٣)، لكنه ينبغي أن يكون انتقائياً ومركزاً،

لمواجهة مشكلات محددة من فشل السوق بالاتساق مع خطط صناعية

واقعية، طويلة الأجل. وبعد التحليل الدقيق- مثل تقييم مفصل لحسابات

التكلفة/ العائد، فيما يخص حوافز الاستثمار- ضرورياً لتشكيل سياسة

صناعية كفؤة وفعالة. وفيما وراء الدراسات عن مستويات الحماية الفعالة،

نحتاج لمعرفة ما يترتب على الحواجز الحماية، بلغة تكاليف الشركة

وأرباحها. وبعد التحليل التفصيلي جوهرياً، لأن تدخل الدولة قد يكون

ضرورياً، لكن المؤكد أنه ليس شرطاً كالياً لنمو صناعي سريع.

وينبغي على الدور الحكومي الموازر أن يكون متواصلاً، وليس محدوداً

فقط ببداية عملية التصنيع. إلا أن مثل هذا الدور المتواصل يجب أن يتكيف،

ويستغير مع الظروف الجديدة، خاصة لمواجهة مشكلات السوق الجديدة،

وأيضاً لمواجهة اخفاقات السوق، والظروف الدولية دائمة التغير. وعادة ما

تفهم اخفاقات السوق بمعنى استاتيكي نيوليبرالى، لكن عجز الأسواق عن استحضر تلقائى، بشأن التحول الهيكلى المرغوب- ومثالها، خلق "ميزة تنافسية ديناميكية"- هو سبب هام آخر لسياسة صناعية. ومن المهم أيضاً أن نتذكر أن تدخل الدولة، ليس دائماً- وبالضرورة- الحل الممتاز، لفشل أسواق معينة. إلا أن فشلاً معيناً للدولة تكون مواجهته بواسطة تدخل حكومى مختلف، أفضل من الاعتماد على السوق.

من الجات إلى منظمة التجارة العالمية:
نظراً للتغيرات الحديثة نسبياً فى بيئة الاقتصاد الدولى، وهى التى اتسمت بعدائية متزايدة لمعظم أشكال الوطنية الاقتصادية، خاصة للسياسة الصناعية، سنجرى الآن مسحاً لبعض الإصلاحات الرئيسية الخاصة بالنيوليبرالية، على المستوى العولمى، بدراسة بعض مضامين دورة أوروغواى للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (GATT). لقد أعطت دورة أوروغواى شهادة ميلاد لمنظمة التجارة العالمية (WTO) لتحل محل الجات، والتى سرعان ما برهنت على أنها ستكون الميدان الجديد للصراعات بين الشمال والجنوب، ليس فقط بشأن التجارة، ولكن أيضاً فى شئون أخرى ذات علاقة، مثل ما ظهر فى الاجتماع الوزارى لمنظمة التجارة فى سنغافورة، ديسمبر ١٩٩٦. كانت مؤسستا بريتون وودز (البنك الدولى وصندوق

النقد الدولي)، بالإضافة إلى الجات/ منظمة التجارة الدولية، تمثل معاً ثالوث حكومة الاقتصاد العولمي لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

بعد الحرب العالمية الثانية، كانت الخطط قد رتبت من أجل منظمة للتجارة الدولية، لوضع قواعد التجارة الدولية. كانت ثلاث وخمسون حكومة قد صاغت ووقعت ميثاقاً في هافانا بكوبا، لتأسيس هذه المنظمة، التي كانت لتقوم بمهامها في التجارة الدولية متممة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. لقد اعتبر هذا الثلاثي جوهرياً لنمو مستدام للاقتصاد الدولي ما بعد الحرب. إلا أنه بينما تأسس البنك والصندوق في مؤتمر بريتون وودز عام ١٩٤٤، فإن ميثاق منظمة التجارة الدولية قد واجه معارضة شديدة. فقد رفض الكونغرس الأمريكي الموافقة على ميثاق منظمة التجارة الدولية، بما قتلها فعلياً. إلا أن الحاجة لمنظمة دولية، أو منتدى لتداول المفاوضات متعددة الأطراف، بشأن الجمارك، والحواجز غير الجمركية أمام التجارة الدولية، ظلت قائمة.

وقد وافقت ثلاث وعشرون دولة على مواصلة مثل هذه المفاوضات، من أجل توافقات بشأن التجارة وتخفيض التعريفات الجمركية في جنيف. وقد أدمجت النتائج في اتفاقية عامة للتعريفات والتجارة (GATT)، وقعت في أكتوبر ١٩٤٧، ودخلت حيز التنفيذ في يناير ١٩٤٨. هكذا نشأت الجات كنظير أقل طموحاً لكل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وعندما تم إحلال منظمة التجارة العالمية محلها، فإن ١١٧ أمة على الأقل قد وقعت على اتفاقية الجات كأطراف متعاقدة. كان الغرض الأصلي للجات، هو

إنجاز تحرير أكبر للتجارة من خلال تخفيض التعريفات الجمركية والحواجز غير الجمركية على أساس من معاملة بعدم التمييز الوطني والمتبادل. لقد نهضت بأعباء الحماية في مواجهة الأوضاع غير المتوقعة، وبالإلزام بمستويات تعريفات جمركية بين البلدان الأعضاء، ويطار لحل التراعات بين الأعضاء بشأن قواعدها، ومثلها الإغراق الزائد، الخ. لقد نجحت الجات عموماً في تسهيل تدريجي لتحرير أكبر للتجارة. فمنذ المباحثات الأولى بشأن التجارة في ١٩٤٧، انخفضت معدلات التعريفات الجمركية في أنحاء العالم، بمتوسط ترجيحي لمستويات التعريفات انخفض إلى ما دون الخمسة بالمائة في معظم البلدان المصنعة (Lawrence 1993). لقد اختتمت الجات سبع جولات من مفاوضات التجارة قبل جولة أوروجواي:-

- ١- جنيف في ١٩٤٧: بلدانها الـ ٢٣ التي أوجدت الجات، التي قررت ٤٥٠٠ تنازل جمركي متبادل، تساوى ١٠ بلايين دولار أمريكي.
- ٢- في انيسي (فرنسا) في ١٩٤٩: كانت البلدان الـ ١٣ المشاركة في هذه الجولة قد اقترحت ٥٠٠٠ تخفيض جمركي إضافي.
- ٣- في توركوواي (بريطانيا) في ١٩٥٠-١٩٥١: تبنت البلدان الـ ٣٨ ذات العلاقة ٨٧٠٠ تخفيضاً جمركياً، تعادل ٢٥% من مستوى عام ١٩٤٨.

- ٤- جنيف في ١٩٥٦-٥٥: قررت البلدان الـ ٢٦ المشاركة تخفيضاً آخر للتعريفات الجمركية، يعادل ٢,٥ بليون دولار.

٥- جولة ديلون في جنيف ١٩٦٢-٦٠: قررت البلدان الـ ٢٦ المشاركة تخفيض التعريفات الجمركية على ٤٤٠٠ بنداً، تعادل ٤,٩ بليون دولار.

٦- جولة كينيدي في جنيف ١٩٦٧-٦٤: وقع عليها ٥٠ بلداً مشاركاً، يمثلون ٧٥% من تجارة العالم، خفضت- لأول مرة- التعريفات الجمركية على جميع القطاعات، بدلاً من التخفيض على المنتجات، مستهدفة بلوغ تخفيض التعريفات نسبة ٥٥%، وقد أنجزت تخفيضات بنحو ٤٠ بليون دولار.

٧- جولة طوكيو التي بدأت في طوكيو ١٩٧٣، وانتهت في جنيف ١٩٧٩. قررت الـ ٩٩ بلداً المشاركة (مشملة على كثير من البلدان النامية المستقلة حديثاً)، قررت نسب تخفيض للتعريفات بمتوسطات بين ٢٠%- ٣٠% تغطي تجارة قيمتها ٣٠٠ بليون دولار، ووقعت اتفاقيات بشأن الدعم، والقيود على التكنولوجيا، والإجراءات الحكومية، واللحوم ومنتجات الألبان، والطائرات المدنية. كما وقعت أيضاً ترتيبات المستودعات المعدة في ١٩٧٤، لتحرير صادرات وواردات الأنسجة والملابس.

وكانت جولة أوروجواي هي الثامنة، والجولة الأكثر تعرجاً وشمولاً بين سلسلة المفاوضات التجارية متعددة الأطراف للجات. وقد شملت ١٢٥ بلداً، وقد بدأت في بونتا ديل إيستى بأوروجواي في ١٩٨٦، واختتمت أعمالها في جنيف في ١٥ ديسمبر ١٩٩٣- بالإضافة إلى ترتيبات إحكام تسوية المنازعات، كذلك تلك المتعلقة بالإغراق، والتخلص من الدعم،

وإدخال معايير وقائية جديدة، واتفاقيات جديدة أخرى عقدت. وتشتمل الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات على ترتيبات تضمن معاملة البلد الأولى بالرعاية (بإعطاء نفس المعاملة لجميع البلدان الأعضاء)، والمعاملة الوطنية (لا تميز ضد الخدمات التي توفرها بلدان أخرى)، وإلغاء القيود على الدخول للأسواق (لا إجراءات كتلك التي تقيد عدداً من موردي الخدمات). وقد عقدت اتفاقيات أيضاً بشأن حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة، ومعايير الاستثمار المتعلقة بالتجارة. مثالها المستلزمات من (المحتوى المحلي)، -وعلى وجه التحديد إلزام الشركات بتدبير نسبة مئوية معينة من مستلزماتها محلياً -أصبح الآن محظوراً.

إن الاتفاقية تجبر اقتصادات البلدان النامية على أن تكون مفتوحة أكثر أمام تجارة، ورأسمال/ استثمار، وتكنولوجيا البلدان الصناعية. ومن بين التطورات الهامة بلغة "دخول السوق" وافقت الدول المتقدمة على تخفيض متوسط معدلات التعريفات الجمركية على المنتجات الصناعية بنحو ٤٠٪، ووافقت الأطراف المتعاقدة، على إحلال ضرائب حدودية متنوعة، محل التعريفات الجمركية (فيما سمي بـ "Tariffication")، تعريفات جمركية منخفضة، وإنقاص دعم الزراعة محلياً وفي التصدير، بينما اتفقت الأطراف المتعاقدة على إدماج ترتيبات المنسوجات المتعددة في منظمة التجارة العالمية في عشر سنوات. حيث ستكون البلدان ملزمة بالموافقة على هيمنة متزايدة للشركات الأجنبية، مع القواعد الجديدة للملكية الفكرية، وقواعد الاستثمار المتعلقة بالتجارة والخدمات.

كما تواجه هذه البلدان، أيضاً، إجراءات وترتيبات عقابية صارمة، مثل القواعد الوطنية لمطالبات المنشأ، لتجنب الاتهامات بالإغراق. وعلى وجه العموم، فإن سيادة ونفوذ حكومات البلدان النامية قد تأكلت وسوف تتأكل جوهرياً. ولم تتوقف البلدان النامية عن فقدان المعاملة التفضيلية، من الأمم الصناعية، في ظل النظام المعمم للمعاملات التفضيلية، حيث سيتم تخفيض هذه المعاملة تدريجياً، أو سيتم ربطها بالتزامات نحو تنفيذه وتوسيع معايير الاستثمار المتعلقة بالتجارة (TRIPS)، ودخول أجنبي أكبر إلى قطاع الخدمات وربما العمل، والمعايير البيئية. إن بقية هذا القسم ستقدم تقييماً تمهيدياً لبعض مضامين جولة أوروجواي بالنسبة لـ "الجنوب"، آخذين في الاعتبار الأثر الأرجح لبعض الشروط في ظل الاتفاقية.

تحرير التجارة

تسمى جولة أوروجواي لضمان أن تدابير إلغاء التعريفات الجمركية، لن تستخدم كأشكال مقنعة للحماية. إن إجراءات إلغاء التعريفات الجمركية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، تؤثر على حصة أكبر بشكل ملحوظ من الواردات، من البلدان النامية، بأكثر مما تؤثر على الواردات من البلدان الصناعية. إن ما يقارب ١٨% من البلدان النامية غير المصدرة للبترول، تواجه إجراءات إلغاء التعريفات الجمركية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. إلا أن الحماية على شاكلة تدابير إلغاء التعريفات الجمركية، وتصعيد التعريفات، قد تتباطأ حتى إلى ما بعد موعدها

النهائي المتفق عليه (٢٠٠٥)، وحتى عندما تكتمل ترتيبات: إلغاء التعريفات الجمركية، وتصعيد التعريفات، وقوانين مكافحة الإغراق، والالتزامات التعويضية، والمواد الوقائية بالمعاهدة، يمكن استخدامها أيضاً بشكل تحكيمي، بأكثر مما هي عليه حالياً (Smeets 1995).

وعلى مدى زمني أطول، خاصة بعد التخلص من ترتيبات إلغاء التعريفات، ستواجه الأمم الصناعية منافسة قوية من البلدان النامية، مهددة لصناعاتها، بل ومسيبة، عدم استقرار الاقتصاد الكلي. وفي المستقبل القريب، فإن الشركات الساعية للحماية، ستحاول الاستفادة إلى أقصى حد من قوانين مكافحة الإغراق، والمواد التعويضية. لقد ازدادت هذه الحماية، بشكل هام في السنوات الأخيرة، والأرجح أنها ستستمر، إن لم يزد معدلها. ويمكن أن تستمر الإجراءات الحكومية في استبعاد الموردين الأجانب. وفيما وراء ذلك، وعلى المدى الطويل، فالأرجح أن الحكومات ستخترع إجراءات جديدة (Kreinen 1995).

إن مستويات التعريفات المحررة (المخفضة)، ستؤدي إلى واردات أكثر، بدخول السلع الأجنبية - بمستوى أكبر - للسوق المحلي. أن المنافسة القاسية بين المنتجين المحليين والأجانب، ستحسن رفاهية المستهلك، لكنها أيضاً ستقوض تماسك وتوسع قدرات الصناعة الوطنية. والأرجح أن الاقتصاد أيضاً سيكون أكثر حساسية للصدمات الخارجية، التي ستؤثر عكسياً على استقرار البلد الاقتصادي والاجتماعي وكذلك السياسي على أرجح الاحتمالات. وبينما ستنمو الصادرات، فإن المدفوعات عن الواردات

مسترداد أيضاً إذا كانت شروط التجارة تدهور بالنسبة لبلد ما، كما أن جانباً أكبر من التجارة سيتحيز لشركاء تجاريين بشكل غير متكافئ على نحو أكبر. وسيترتب على تدهور شروط التجارة، الثان من المخرجات المحتملة، فإما انهيار كبير في شروط التجارة، بما قد يعنى أن البلد سيعانى من خسارة كبيرة، بمعنى إما انخفاض الواردات، أو معدل أكثر انخفاضاً لنمو الواردات، إذا تمت صيانة الميزان التجارى، أو كبديل إذا كانت واردات البلد تنمو بمعدل نمو صادراتها، رغم الانحدار الكبير لشروط التجارة، فإنها - حينئذ - ستعانى من تدهور شديد في ميزانها التجارى، وفي كلتا الحالتين، فإن تدهور شروط التجارة سيخفض - بحدة - القدرة الشرائية الاستيرادية لصادرات البلد (أى القدرة الشرائية للصادرات)، وهكذا يخفض كثيراً من كمية الواردات إلى الاقتصاد. ويبدو أن تلك التطورات قد تفاقمت بسبب الانحدار المتوارث في أسعار السلع الأولية في الثمانينيات من القرن العشرين. والتدهور النسبى الواضح في أسعار صادرات الجنوب من السلع المصنعة، مقارنة بأسعار الواردات المصنعة إلى الجنوب، خاصة من الشمال، وبسياسات تحرير التجارة، التى تفكك بشكل رئيسى قيود التجارة منذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين.

وطبقاً لما اتفق عليه في جولة أوروجواى، فقد فرض على البلدان المتقدمة، تخفيض تعريفات الجمارك بما لا يقل عن ٣٦%، وفرض على البلدان النامية تخفيض بنسبة ٢٤%.

إن تصعيد التعريفة- متضمناً رسوماً أعلى على الواردات الأكثر من غيرها في تعدد مراحل التصنيع- لا يزال مشاهداً في أهم البلدان المتقدمة، كالاتحاد الأوروبي واليابان، حتى في نظم ما بعد جولة أوروجواي، هكذا فإنها- بفاعلية- تحبط تيار تعدد مراحل التصنيع، وتصدير المنتجات متعددة مراحل التصنيع، بدلاً من السلع الأولية.

منذ ١٩٧٤، حلت اتفاقية المنسوجات المتعددة، محل الحصص في صادرات العالم الثالث من المنسوجات والملابس إلى الشمال. وكانت تلك الاتفاقية- في الأصل- قد فُهمت باعتبارها "إجراء مؤقتاً" ليتمكن البلدان الصناعية من التكيف مع تنافسية وارداتها من العالم الثالث. وتندرج التجارة الحالية في المنسوجات والملابس تحت البند الرابع من اتفاقية المنسوجات المتعددة تلك، الذي تم التوقيع عليه في يونيو ١٩٨٦. في ١٩٩٣ توافقت دورة أوروجواي على أن اتفاقية المنسوجات المتعددة ستكتمل في ٢٠٠٦. يانها سريع لحصص اتفاقية المنسوجات المتعددة، والتخلص بالتالي من المنتجات التي أمنتها قيود الحصص بالاتفاقية. ويخشى مصدر بعض البلدان النامية من أن النظام الجديد من الوقائيات الانتقائية، يمكنه أن يبرهن على أنه أكثر تقييداً من اتفاقية المنسوجات المتعددة التي يحل محلها (Hamilton & Whalley 1995).

لقد بدأ الاتحاد الأوروبي مناقشة خطط لإنجاز تجارة عولية محرة من التعريفة الجمركية بحلول ٢٠٢٠، ويدفع نحو جولة جديدة لمباحثات التجارة مع عام ١٩٩٩ (Islam 1996). إن هذا- بالتأكيد- سيعد اختباراً لتضامن

الجنوب، بما أن بعض مصدرى شرق آسيا والمفاوضين التجاريين يعملون لاحتمالات نجاح تجارة عولمة حرة. إلا أنه بدون حماية جمركية، فإن كثيراً من التصنيع والزراعة والخدمات بالجنوب ستتهار في مواجهة المنافسة الأجنبية.

تحرير الاستثمار

لقد سعى الشمال بفاعلية أيضاً، للبرلة إجراءات الاستثمار ذات الصلة بالتجارة. والأرجح أن الاستثمار هو البند الجديد الوحيد الأكثر أهمية، الذى انصبت عليه جهود منظمة التجارة العالمية، مع اتفاق البلدان الصناعية المنتظمة في منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية على أنه يجب أن تطرح القضية على منظمة التجارة العالمية للتعامل معها. لقد اقترحت اتفاقية متعددة الأطراف بشأن الاستثمار، تحت رعاية منظمة التجارة العالمية، يمكنها أن تعطى الشركات الأجنبية الحق في الدخول وتأسيس نفسها في أى قطاع اقتصادى لدى جميع البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية. ويجب أن تعطى لهذه الشركات الأجنبية "معاملة وطنية"، بمعنى ألا تكون هناك أى معايير تفضيل الشركات المحلية، أو التمييز ضد الشركات الأجنبية. مثل شروط فتح الفروع، وشراء الممتلكات، ووضع حدود للملكية الأسهم، أو لإعادة الأرباح للوطن.

فإذا تم قبولها، فإن منظمة التجارة العالمية لن تصبح مجرد "منظمة تجارة"، لكن منظمة، لتنظيم الاستثمارات أيضاً. إن هذا سيكون بالطبع

التوسع الأكبر أهمية لسلطات منظمة التجارة العالمية، وسيعنى أيضاً نشر وتطبيق مبادئ المنظمة، ونظامها في تسوية المنازعات (بما فيها استخدام العقوبات التجارية، والوسائل ذات العلاقة بالمعاملة بالمثل) في سياسة الاستثمار.

سيكون لهذه المقترحات آثار عميقة على سلوك وعمليات ونتائج الاستثمار الأجنبي على اتساع العالم، وفي كل بلد وسوف يكون للشركات عابرة القوميات حرية، وحقوق وسلطات أكبر لإدارة الأعمال في أى مكان في العالم، متحررة من إجراءات حكومية كثيرة تواجهها الآن، ولن يكون للحكومات - بعد ذلك - الحق أو السلطة لرسم أو فرض سياساتها الأساسية، أو قوانينها التي تنظم دخول وسلوك وعمليات المشروعات الأجنبية في اقتصاداتها. إن القوانين والسياسات الوطنية القائمة، والتي تفرض القيود على الأجانب حالياً سيكون عليها أن تُسحب أو تعدل، لتتوافق مع المعاهدة الجديدة للاستثمار متعدد الأطراف. سيكون لذلك مضامين خطيرة، حيث أن معظم البلدان النامية، لديها الآن سياسات تسعى لتطوير شركات محلية، ولمنع زيادة سيطرة الشركات الأجنبية على الاقتصادات الوطنية.

ويجب على البلدان النامية أن تولي انتباهاً عن كثب لتحركات الشمال في هذه القضية لمنع هذه المعاهدة. إنها ليست - ببساطة - "مسألة فنية في التجارة"، كي تترك ليتفاوض موظفو التجارة بشأنها، كما أن لها أهمية كبيرة من حيث التأثير الخطير على الاقتصاد والسيادة، وأنماط الملكية،

وبقاء المشروعات المحلية، والأعمال والشركات، وتوقعات التوظيف، وكذلك على الحياة الاجتماعية والثقافية (Khor 1996).

تعزيز حقوق الملكية الفكرية عبر القوميات:

إن مجالا رئيسياً آخر قد وضع تحت الجات للمرة الأولى في ظل جولة أوروجواي، وهو تنظيم وفرص حقوق الملكية الفكرية- حق النشر والتأليف، العلامات التجارية، وادعاءات حقوق ملكية أخرى لربوع احتكارية. بالنسبة للجنوب ككل، فإن الخسارة الجماعية الأكبر، في جولة أوروجواي، لعلها تكون ناشئة عن حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة والتي تم تعزيزها. إن معظم الدول- فيما يخص الزراعة، والعلاج الطبي ومنتجات أخرى، وكذلك مراحل تصنيع- قد أعفيت من قوانين التراخيص الوطنية الخاصة بها، ولكن ياذن من حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة. إن كل شيء تقريباً سيكون موضوعاً لحماية دولية صارمة لحقوق الملكية، ما لم تكن معفاة بشكل صريح في الاتفاقية. في بلدان العالم الثالث التي تمتلك الآن صناعات أدوية وطنية، يتوقع أن أسعار الأدوية ستزيد بشكل خطير، وستؤدي الأدوية الأجنبية إلى انتهاكات عميقة.

إن التطورات الجديدة في التكنولوجيا الحيوية، سوف تعني أن أنماط البذور الجديدة، سترخص بواسطة شركات الأعمال الزراعية الدولية، لدرجة أن الفلاحين الصغار، سيكون عليهم شراء بذور جديدة كل عام، بدلاً من استخدام بذورهم الخاصة في المستقبل. وفي الوقت الحالي، يوجد

قلييل من البراءات المحمية، في معظم البلدان الفقيرة، حيث لا يكون معظم الناس- في الغالب- قادرين على تحمل المدفوعات الباهظة نظير حق المؤلف أو المخترع. والآن سيكون على حكومات العالم الثالث أن تدخل قوانين لحماية البراءات الدولية وملاكها، وهم بشكل رئيسي الشركات الأجنبية عابرة القوميات.

والأرجح أن البلدان النامية، سيكون عليها أن تدفع أسعاراً باهظة في ظل القواعد الصارمة، نظراً لأن الشركات في البلدان الغنية تمسك بمعظم البراءات المسجلة. ورغم ذلك، فمنذ كتبت مسودة الاتفاقية، مارست الولايات المتحدة ضغطاً على البلدان النامية، كي تتجاوب مع اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة بسرعة أكبر مما اتفق عليه في جولة أورو جواي (Business Times 29 August 1994).

وقد يكون بإمكان الولايات المتحدة أن تفرض إرادتها، طالما أنها تنشر قائمة البلدان التي تتهمة بالفشل في حماية حقوق الملكية الفكرية لشركات الولايات المتحدة كل عام. لقد وصلت القائمة حالياً إلى ٣٧ بلداً مشتملة على الاتحاد الأوروبي واليابان، وكذلك بلدان أفقر. فإذا لم تخضع البلدان، فإنها تخاطر بعقوبات تجارية أمريكية. وعلى رأس القائمة تأتي الصين، التي أعاقها الولايات المتحدة طويلاً- بنجاح- عن أن تكون عضواً مؤسساً في منظمة التجارة العالمية. وكما ذكر سابقاً، فإن مجال القدرة على الحصول على براءات، قد تعزز بشكل كبير في ظل نظام التراخيص الجديد. ستكون البراءات متاحة لأي اختراع، سواء أكان منتجات أم عمليات إنتاج، في كل

مبادىء التكنولوجيا الصناعية. وستمند الحماية من السلع المصنعة والأدوية إلى الكائنات الدقيقة، وعمليات الإنتاج متعدد المراحل في المجال غير الحيوى وفي الأحياء الدقيقة والتنوع النباتى. وبكلمات أخرى، فإن القطاعات الكلية في الزراعة والصناعة، بما فيها التكنولوجيا الحيوية، ستغطيها الاتفاقية.

إن الأساس الضمنى لنظام البراءات، هو أيضاً قد تغير. إن ملاك البراءات لديهم التزام بتشغيل الترخيص في البلد الذى منحهم حق الترخيص، ولم يكن ينظر للواردات من قبل، باعتبارها تشغيلاً لترخيص أو براءة اختراع. إن نظام البراءات الجديد يتيح أن المنتجات التى أنتجت محلياً والواردات أيضاً، سيسمح لها بحقوق تراخيص دون تمييز. وهذا يعنى أن البراءات (التراخيص) ستعتبر ليس فقط من أجل تأسيس احتكار التصنيع، ولكن أيضاً لتأسيس احتكار واردات. وهكذا لن يكون لمالك الترخيص أى التزام إزاء الحكومة الوطنية التى تمنح حقوق ترخيص البراءة. لا يمكن أن يكون هناك فحوص على الواردات من السلع المرخصة، التى يمكن بيعها بأسعار تحويل، طالما لا توجد سيطرة على السعر يمكن تطبيقها عليها.

إن TRIPs سوف تمكن الشركات الأجنبية من اختراق والهيمنة على الأسواق الوطنية بسهولة أكثر. من الواضح أن الشمال، بقيادة الولايات المتحدة قد أتى بالـ TRIPs إلى أجندة الجات لإحكام احتكارات شركاته على التكنولوجيا، هكذا يكون معوقاً، ومجبطاً، ورافعاً لتكلفة نقل التكنولوجيا للجنوب. بينما كان مفترضاً في دورة أوروجواى أن تطور

السيرة الاقتصادية، وتحرر التدفقات، فإن اتفاقية TRIPs، تكون حماية بشكل واضح ضد الجنوب، إذ تعوق تدفقاً حراً للتكنولوجيا فهي هكذا تزيد مزايا الشمال في التكنولوجيا، وتمنع نشوء منافسين صناعيين جدد. ويمكن للبلدان النامية أن خسائر الرفاهية، عندما تبقى، وتنفذ، وتفرض قاعدة معايير، في شروط الـ TRIPs في اتفاقية منظمة التجارة العالمية مثل طالما أن المرجح أن تكون تكاليف حماية أفضل لحقوق الملكية الفكرية للأجانب في ظل اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة، TRIPs لمنظمة التجارة العالمية، تفوق عوائدها (Business Times, 22 August 1994).

وحيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر سيكون أكثر حركية، ويمكنه أن ينتقل بحرية أكبر إلى البلدان النامية، وسيمنح حماية أقوى في ظل TRIMs لحقوق الملكية العسكرية المتعلقة بالتجارة، ومعايير الاستثمار المتعلقة بالتجارة TRIMS فالأرجح أن تقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف سيتقلص وحيث أن الشركات عابرة القوميات - على وجه العموم - تعارض البدء بنقل التكنولوجيا، فإن الحكومات المضيفة ستكون أيضاً أقل نفوذاً من أن تجعلها تفعل ذلك في ظل القواعد الجديدة. هكذا، فإن دور الحكومة في محاولة أن تؤسس تنمية تكنولوجية سينخفض إلى الحد الأدنى.

إن الأثر الرئيسي لحقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة TRIPs، على الصناعة الدوائية، على سبيل المثال، سيكون على أسعار الأدوية، التي يمكن أن ترتفع إلى الدرجة التي تجعل من الصعب إطلاقاً على الفقراء تحملها

(Keayla, 1994). وسيكون الأثر الثاني في الإتاحة، إذ يوجد قليل من العقاقير / الأدوية، من مصادر طبيعية (Keayla 1994). الأرجح أن معظم العقاقير ستستورد، ومن المرجح أن الاعتماد على الأدوية المستوردة سيتصاعد. كذلك فإن TRIPs ستؤثر عكسياً على البحوث المحلية، ونشاط التنمية. فمعظم البلدان النامية لا تملك أرصدة أو هياكل أساسية تضارع الشركات عابرة القوميات في البحوث الأساسية. وبسبب ندرة الأرصدة، خاصة في ميادين العقاقير والأدوية، فإن البحث في القطاع العام والقطاع الخاص كلاهما، يتركز بشكل رئيسي في تكنولوجيات عمليات الإنتاج وستتأثر جهود وبمحث كهذه بشدة، إذ لن يوجد آخذ لتكنولوجيات عمليات إنتاج جديدة.

تحرير تجارة الخدمات

مثلها مثل الجات، (GAT) فإن الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) توفر القاعدة القانونية التي يتم على أساسها التفاوض للتخلص من القيود متعددة الأطراف التي تميز ضد موردى الخدمات الأجانب، وبالأحرى تنكر عليهم دخول السوق. وتختلف (GATS) عن GATT في أوجه عديدة. لعل أهم اختلاف هو أن مبادئ المعاملة الوطنية (أى عدم التمييز)، ودخول السوق (بمعنى الحرية في دخول السوق والخروج منه) تتوفر تلقائياً في ظل GATS. إن المفاوضات على المعاملة الوطنية ودخول السوق بالنسبة للخدمات في ظل الـ (GATS) ، يمكن مقارنتها بمفاوضات

التعريف الجمركية على السلع في ظل (GATS) . وكما هو معلوم جيداً فإن القيود على التعاملات الدولية في الخدمات قد تجسدت في القوانين المحلية للبلدان والإجراءات والمعايير الأخرى بها. إن تلك القيود سيتم ليرلتها (التحرر منها) في ظل (GATS)، هكذا يتم خلق نظام للخدمات، مشابه لنظام السلع غير الخاضعة للرسوم. إن (GATS) سوف تضع تحديات جديدة أمام الخدمات. أن تضمين الخدمات في الاتفاقية يعكس أهميتها المتنامية في الاقتصاد العالمي. فخلال الفترة ١٩٨٢-١٩٩٢ بلغ معدل نمو الخدمات ٩,٥% في المتوسط سنوياً، بينما تمت الصادرات السلعية بمعدل ٧,١%. وثمانين الأمم الصناعية الرئيسية، على معظم تجارة العالم في الخدمات. إن التحرير المالي هو القوة الدافعة الرئيسية في اتفاقية (GATS). لقد أكملت مفوضية (GATS) للتجارة في الخدمات المالية مفاوضاتها في ٢٨ يوليو ١٩٩٥. لقد وافق تسعة وعشرون عضواً في منظمة التجارة العالمية، على البدء في تنفيذ جداول الالتزامات الجديدة في ٣٠ يوليو ١٩٩٦. وقد بلغت تقديرات الاتفاق نحو ٩٠% من التجارة العالمية في الخدمات المالية. وفي ظل الاتفاقية، ستوسع البلدان الموقعة من تعاملات ودخول الأسواق، و"المعالة الوطنية" لجميع البلدان، على أساس من جدول الالتزامات الوطنية. وكما هو الحال في اتفاقيات أخرى، يمكن إرجاع المعاملة الوطنية، إلى توفيق معاملة الموردين الأجانب بما لا يقل تفضيلاً عن الموردين المحليين.

منظمة التجارة العالمية:

لقد صدق جميع أعضاء GATT على تأسيس منظمة التجارة العالمية في ٦ سبتمبر ١٩٩٤، لتحل محل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، مع أول يناير ١٩٩٥. ووافق أعضاء المنظمة على تعيين ريناتو روجيرو، وزير التجارة الإيطالي السابق، كأول مدير عام. لقد كرست منظمة التجارة العالمية لتوفير الإطار المؤسسي والإجرائي لتسهيل تنفيذ القواعد الأساسية المتفق عليها في جولة أوروجواي، بفاعلية من الممارسات، مع الفراض أن يتم ذلك بطرق مفهومة على نحو أفضل للجمهور، ووسائل الإعلام، وموظفي الحكومات والمحامين ثالثاً، أن يقدم هيكل المنظمة بعض التجديدات الهامة لتسهيل التنفيذ الفعال لدورة أوروجواي (Jackson 1995).

إن هيكل منظمة التجارة العالمية، سيتسع أيضاً في بنائه المؤسسي، لما جد من أمور تم التفاوض عليها في جولة أوروجواي، لا سيما الخدمات وحقوق الملكية. وبدون الآليات القانونية التي وفرتها المنظمة، كان من الصعب تماماً أن تعمل، حيث أن الجات ذاتها تطبق فقط على السلع. ويوفر ميثاق منظمة التجارة العالمية فرصاً أفضل بكثير للتقدم والتنمية المستقبلية لهيكلها المؤسسي، ليس فقط من أجل التعاون في التجارة الدولية، ولكن أيضاً في ميادين أخرى تقرر في المستقبل. وقد تم إكمال هذا الهيكل، بآلية تعزيز فعالة، لتأسيس نظام اقتصادي عالمي، يسمح بحرية عمل أكبر للشركات عابرة القوميات، وسيتم في ظله تقليص متزايد لتدخل الحكومات لا سيما في الجنوب.

وبالطبع، فإن هذا يثير السؤال - حتماً - عن دور منظمة التجارة العالمية كجزء من "النظام العالمى الجديد" أو "نظام بريتون وودز الجديد"، باعتبارها شريكاً لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى. إلا أنه بخلاف البنك والصندوق، سيكون للبلد صوت واحد. لكن حيث أن المنظمة تعتبر على الولايات المتحدة والبلدان السبع الكبار فى معظم تمويلها، وحيث أن تملك الدول قيمين على التجارة العالمية، بما يصل لثلثى هذه التجارة، فالأرجح أنها ستفقد تلك الميزة، أن القوى العظمى تحاول، وبالتأكيد، ستظل تحاول استخدام منظمة التجارة العالمية بطرق تؤدي لصالحها، كما نجحت بالفعل فى ذلك مع الأمم المتحدة ومنتديات دولية أخرى فى السنوات الأخيرة. هكذا تخشى البلدان النامية أن الشركات الكبرى عابرة القوميات، التى قيمين على على الاقتصاد العالمى، ستظل حرة فى السيطرة من خلال مكافحة الإغراق وغيرها من الإجراءات، لضمان أن النظام يعمل لصالحها.

إن بلدانا أوروبية وآسيوية عديدة، قد حذرت، أيضاً، من "بعض القوى" التى لا تزال مستمرة فى استخدام معايير أحادية لحل نزاعات التجارة ثنائية الأطراف، وهناك إشارة واضحة لاستخدام الولايات المتحدة لقانونها ضد اليابان فى فبراير ١٩٩٤، بعد وقت قصير من اختتام جولة أوروجواى فى ديسمبر ١٩٩٣. كان هذا أيضاً واضحاً منذ أواخر ١٩٩٤، عندما قاومت الولايات المتحدة رفض طلب عضوية الصين - التى تخلت عن اتهامها للجات بأنها "كارتل رأسمالى" بعد الانقلاب الشيوعى فى ١٩٤٩ - كى تلتحق بمنظمة التجارة العالمية. كما هددت واشنطن أيضاً بتعريفات

عقابية قدرها ٢,٨ مليون دولار أمريكي على الواردات من الصين، على خلفية أن بكين لم تفعل ما يكفي لكبح القرصنة واسعة النطاق على الحقوق الأمريكية في حقوق النسخ، والعلامات التجارية، وبراءات الاختراع. إن مثل هذه العقوبات التجارية، هي معايير غالباً ما يم الرجوع إليها من جانب واشنطن في تسوية نزاعاتها التجارية مع بلدان أخرى.

إن مثل هذه الأفعال - التي ينظر إليها أحياناً كجزء من استراتيجية "تجارة مدارة" - قد أدت اتفاقية جولة أوروجواي بشكل واضح، لكن لا الجسات، ولا منظمة التجارة أدانت أفعال واشنطن ويجد معظم الأعضاء في ذلك بالفعل مصدراً كبيراً لإجهاد التكيف مع اتفاقيات جولة أوروجواي، التي تتطلب تغييرات رئيسية في كثير من القوانين والسياسات المحلية. إن بعض هذه التغييرات، على الأقل سيكون لها آثار سلبية اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، في الجنوب على وجه الخصوص. وبرغم ذلك، فإن البلدان الصناعية قد أدخلت بالفعل، قضايا جديدة لتدرج على جدول أعمال المفاوضات، تتضمن الاستثمار الأجنبي، معايير العمل، والبيئة، وسياسة المنافسة.

إن المضمون المقترح عن "البود الاجتماعية" - كالمعدلات الدنيا للأجور، قضايا حقوق الإنسان، المعايير البيئية، وسياسة المنافسة - في إطار عمل منظمة التجارة العالمية، قد استقطبت بالفعل معارضة هامة من كثير من البلدان النامية. وبرغم أن الولايات المتحدة قد قالت إن الحد الأدنى العولمي للأجور، ليس جزءاً من جدول أعمال البود الاجتماعية، فإنها فجأة - بدت

شغوفة بإدخال معايير عمل دولية معينة، كجزء من جدول الأعمال، بعد سنوات من الحياد، إن لم يكن العداء لمثل هذه الأمور، بما فيها الانسحاب من منظمة العمل الدولية، في الثمانينيات. لقد تم الاعتراض بشدة على هذا الاقتراح من جانب أهم المتحدثين الرسميين للبلدان النامية، الذى ادعى أن البلدان النامية قد أضرت بالفعل - بشكل خطير. إن الميزة الرئيسية لدى البلدان النامية، هي التكلفة النسبية الأقل للعمل. وقد أثر الجدل بأن التحرك نحو ربط معايير العمل الدولية بمعايير التجارة الدولية، سيكون معادلاً لتقويض الميزة النسبية الوحيدة المتبقية للبلدان النامية.

ستكون منظمة التجارة العالمية أكثر قوة من الجات، فى الإشراف على النظام الاقتصادى العولمى الجديد، مغطىة تجارة السلع المصنعة والزراعة، والخدمات، وحقوق الملكية، وترتيبات الاستثمار أيضاً. سيكون لمنظمة التجارة العالمية نظاماً متكاملاً لتسوية النزاعات، الذى يعنى فى الواقع أنه أن لم تف بلد بالتزاماتها فى أحد المجالات (تعزيز حقوق الملكية الفكرية، مثلاً)، يمكن تطبيق العقوبات عليها فى مجال آخر، يكون ضرورة عليها أعظم (مثال ذلك، صادراتها من المنتجات الأولية). والأرجح أيضاً أن منظمة التجارة العالمية تنسق برامجها وسياساتها، بشكل متزايد مع البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، ويمكن لإحدى النتائج أن تكون "مشروطة مؤسسية هجين" - ويمكن لهذا أن يفضى، على سبيل المثال، أن يسمح بقروض البنك الدولى فقط، إذا شهدت منظمة التجارة العالمية بأن المقترضين المتوقعين ملتزمون بقواعدها. والأرجح أن المنظمة تعاقب حكومات الجنوب انتقائياً على أساس

من توجيهات تضعها القوى الاقتصادية الكبرى، لكن لا يبدو من المرجح أن تفرض قواعدها، عندما يهزأ بها أكثر الأعضاء قوة. هكذا فإن المرجح أن الشمال سيستمر في استخدام المنظمة في خلق وتحويل الإطار المؤسسي الدولي لتعزيز مصالحه الخاصة بشكل أكبر على حساب الجنوب. ومن هنا فإن المنظمة تمثل تهديداً لمصالح وسيادة البلدان النامية، سياسياً واقتصادياً. ولا يشير الدهشة -إذن- أن اختتام جولة أوروجواي، وتأسيس منظمة التجارة العالمية، قد تطابقا مع فجر حقبة جديدة من إعادة الكولونيالية.

يجب على النضال المستمر من أجل الكرامة الإنسانية في الجنوب، أن يأخذ في اعتبار الأزمنة الصعبة التي نعيش فيها، والحاجة إلى مواجهة التحديات المعاصرة بإبداع، كما نتعلم الدروس الغنية من الماضي. ويجب على هذا الجهد أن يدرك ضرورة السعي الدءوب للوحدة على أساس من القيم العالمية المشتركة والمتفق عليها، يتم استدعاؤها من كل الحضارات والثقافات.

إن المبادرات من أجل قرن جديد، وألفية جديدة، يجب أن تنسجم مع الاحترام الواجب لاختلافاتنا، عند بناء الجوهر الأخلاقي العام الذي نقدره جميعاً. ويجب عليها أن تدرك وتحترم كرامة وحقوق ومسؤوليات الإنسان الفرد، خاصة في علاقته بالمجتمع الإنساني، وكذلك السلطة الأخلاقية الفائقة. لذا فإن مستقبلنا سيعتمد بشكل حاسم على إحساننا بالاحترام المتبادل، والقابلية للمحاسبة، المشاركة في المسؤولية عن أحوال الإنسان.

إن ما أخشاه أننا قد نكون- بفغلة- قد خسرتنا ووسائل التقدم الإنساني، تاركين السوق والأعمال لملء الفراغ، وفقاً لمصالحها الخاصة كالعادة. بل إن الأجيال المبكرة من الحركات الاجتماعية، قد تمت إزاحتها في الغالب بواسطة وكالات تنظيمية غير حكومية للخدمة الذاتية، لحساب توكيلات مصالح خاصة متكررة في زى المصالح العامة. سيكون التحدي الذى يواجه الجنوب، هو الاستجابة الملزمة والخلاقة للظروف الصعبة الجديدة لزماننا، بإدراك- بين أشياء أخرى- لوثاقة الصلة المستمرة للوطنية، وافتراض الدور المستمر للدول، والكامن منه خاصة، في مواجهة ما يبدو وغير قابل للمقاومة، من صعود مصالح الأعمال عابرة القوميات.

وبرغم الكثير من الشراك والأخطاء التى ارتبطت بالوطنية الاقتصادية فى جنوب ما بعد الكولونىالية، فإن التاريخ المتنوع لنماذج التصنيع المتأخر، تذكرنا بمصاعب وتحديات الحصول على سياسة صناعية صحيحة.

وبينما تعد التجارب القرية لبلدان الصف الثانى بجنوب شرق آسيا، تعد أوثق صلة بباقي الجنوب فى بعض الجوانب، فإن دروس الخبرة الرفيعة لليابان فى السياسة الصناعية، وكذلك خبرة بلدان شرق آسيا من الصف الأول، لا يجب أن يفقدوها الآخرون. إن اختتام جولة أوروجواى للجات، وتأسيس منظمة التجارة العالمية فى مكانها، قد تم تبريرها بواسطة أيديولوجيا النيوليبرالية الاقتصادية، بأنها الأفضل لمصالح جميع الأمم المشاركة. إلا أن النظام الجديد، لكونه قد خلق بواسطة منظمة التجارة العالمية، سيصبح قيداً

آخر، ويحبط مبادرات سياسة اقتصادية، وهكذا يقوض توقعات تصنيع متأخر زمنياً، وإمكانية تقليل عدم التكافؤ العرلى كذلك.

ملاحظات:

- ١- لقد اقترح أن الليرة الاقتصادية، قد شجعها فشل تدخل الدولة، أكثر من تغير مصالح الطبقة. وبعد كل شيء، فإن البرجوازية الصغيرة كطبقة لا تحتاج- في الواقع- إلى مشروع مملوك للدولة، لتعزيز مصالحها، وأن الكثير من تدخلات الدولة، كان في الغالب مضاداً للإنتاجية من أجل التراكم الخاص، على الأقل بواسطة بعضها. ثمة دول و.. دول. وكون بعضها- فقط- لا تستطيع أو تفشل في تنمية تراكم الرأسمال الخاص، لا يعنى أن كل الدول عاجزة مؤسسيا عن فعل ذلك.
- ٢- هنا، من المفيد أن نذكر أنفسنا بالتمييز بين إنتاج السلع للسوق وعلاقات أجر العمل المتضمنة في الإنتاج الرأسمالى، فالأولى لا تعنى الأخيرة.
- ٣- كلتا المجموعتين قد تكتلتا معاً، مع اليابان كإقتصاد آسيوية ذات أداء رفيع، في دراسة البنك الدولى (١٩٩٣) "معجزة شرق آسيا ذات النفوذ".

Akhtar Hasan Khan, 1994, "The Impact of Uruguay Round on World Economy", paper presented at the Tenth Annual General Meeting, Pakistan Society of Development Economists, 2-5 April. Islamabad. Pakistan.

Akyuz, Y. and C. Gore, "Investment-Profits Nexus in East Asian industrialization", UNCTAD discussion paper no. 91 (October).

Amsden, A.H., 1990, *Asia's Next Giant: South Korea and Late Industrialization*, Oxford University Press, New York.

Amsden, A.H., 1995, "Like The Rest: Southeast Asia's Late Industrialisation", *Journal of International Development*, September.

Bhagwati, Jagdish. "Export-promoting strategy: Issues and evidence". *World Bank Research Observer*, 3(1), Jan.; 27-57.

Bowie, Alasdair, 1991, *Crossing the Industrial Divide: State, Society, and the Politics of Economic Transformation in Malaysia*, Columbia University Press. New York.

Chang Ha-Joon. 1994, *The Political Economy of Industrial Policy*, Macmillan, London.

Chang Ha-Joon, 1995a, "Transnational Corporations and Strategic Industrial Policy", paper presented at the WIDER conference on 'Transnational Corporations in the Developed, Developing and Transnational Economies: Changing Strategies and Policy Implications', King's College, Cambridge, 21-23 Sept.

Chang Ha-Joon, 1995b, "Key Issues in Industrial Development — Some Lessons for Viet Nam"(draft).

Chang Ha-Joon. 1995c, "The Evolution of the Perspectives on Regulation in the Postwar Era", paper presented at the World Bank Regional Workshop on "Managing Regulatory Policies and Reforms in East Asia: The Changed Role and Roles of the State", Kuala Lumpur, 3-7 July.

Correa, Carlos M.. 1995. "The Uruguay Round: The Social Costs of New Patent Rules". Third World Economics, no. 117, 16-31 July. pp. 19-20.

Deyo, Fredric (ed.). 1987, The Political Economy of the New Asian Industrialism. Cornell University Press, Ithaca.

Dobson. Wendy, 1993, Japan in East Asia: Trading and Investment Strategies, ISEAS. Singapore.

Fukuyama, Francis, 1995, Trust, Free Press, New York.

Hamilton, Collen and John Whalley, 1995, "Evaluating the Impact of the Uruguay Round Results on Developing Countries", The World Economy. 18(1).

Harmsen. R.. 1995, "Regional Trading Arrangements". in International Trade Policies: The Uruguay Round and Beyond. World Economic and Financial Surveys. International Monetary Fund, Washington D.C.

Harrison. Glenn, Thomas Rutherford, and David Tarr, 1995, "Quantifying the Outcome of the Uruguay Round", Finance and Development, December: 38-41.

Huntington. Samuel P., 1993, "The Clash of Civilizations?", *Foreign Affairs*, 72(3). Summer: 22-46.

Islam, Shada, 1996. "Yearning to be Free", *Far Eastern Economic Review*, May 2: 76.

Jackson, John H., 1995, "The World Trade Organization Watershed Innovation or Cautious", *The World Economy*, 18: 11-31.

Jesudason, James V., 1989, *Ethnicity and the Economy: The State. Chinese Business, and Multinationals in Malaysia*, Oxford University Press, Singapore.

Jomo K.S. (ed.), 1995, *Privatizing Malaysia: Rents, Rhetoric. Realities*, Westview, Boulder.

Keayla. B. K.. 1994, "Final Dunkel Act, New patent regime: myth and reality", *Frontline*, May 6: 14-16.

Khor Kok Peng, 1994, "The South at The End of The Uruguay Round". *Third World Resurgence*, 45: 35-38.

Khor Koh Peng, 1995. "Countering the North's new foreign investment treaty", *Third World Resurgence*, 64: 10-13.

Konan, Denise Eby, Summer J, La Croix, James A Roumassett and Jeffery Heinrich, 1995, "Intellectual Property Rights in the Asian-Pacific Region: Problems, Patterns and Policy", *Asian-Pacific Economic Literature*. 9(2): 13-35.

Korhonen, Pekka, 1994, "The Theory of the Flying Geese Pattern of Development and Its Implications", *Jourtil of Peace Reseurch*, 31(1): 93-108.

Kreinin, Mordechai E., 1995, "The Uruguay Round and the Future of Trade Policy", In Mordechai E, Kreinin (ed.), *Contemporary Issues in Commercial Policy*, Pergamon. Oxford. pp. 83-90.

Krueger, Anne. 1974, "The Political Economy of Rent Seeking Society", *American Economic Review*, 64(3).

Lawrence, Robert Z., 1993. "Future for the World Trading System and Their Implications for Developing Countries", in Manuel R. Agosni and Dianna Tussie (eds), *Trade and Growth, New Dilemmas in Trade Policy*, Macmillan, London, 1993, pp, 43-68.

Little. I.M.D.. 1981. "The Experience and Causes of Rapid Labour Intensive Development in Korea, Taiwan Province. Hong Kong and Singapore", in E. Lee (ed.) *Export-led Industrialization and Development in Singapore*, International Labor Organisation, Asian Employment Program, Singapore,

Pack, Howard and Larry Westphal, 1986, "Industrial Strategy and Technological Change: Theory vs. Reality", *Journal of Development Economics*, 22: 87-128.

Pasuk Phongpaichit, 1989, *The Recent Wave of Japanese Investment in South-east Asia*, ISEAS. Singapore.

Perkins, Dwight, 1994, "There are at least three models of East Asian Development". *World Development*: 22(4). 655-661,

Schultz. Siegfried, 1993, "Services Sector in Uruguay Round", *Intereconomics*, Sept/Oct.

Sen, S. R.. 1994. "From GATT to WTO". *Economic and Political Weekly*, 29(43), October 22: 2802-2803.

Smeets, Maarten. 1995. "Tariff Issues in the Uruguay Round: Features and Remaining Issues", *Journal of World Trade Law*, 29(3).

Takeuchi Junko, 1993. "Foreign direct investment in ASEAN by small and medium-sized Japanese companies and its effects on local supporting industries", *Pacific Business and Industries*, 4.

Takeuchi Junko. 1995, "Trends and prospects for foreign investment in ASEAN countries in the 1990s", *Pacific Business and Industries*. 27.

Unger, Danny. 1993, "Japan's Capital Exports' Molding East Asia". in Danny Unger and Paul Blackburn (eds), *Japan's Emerging Global Role*, Lynne Rienner, Boulder.

Von Urff, Winfried. 1995, "The Result of the Uruguay Round Concerning Agriculture and Their Consequences", *Economics*, 51.

Wade, R., 1990, *Governing the Market: Economic Theory and the Role of Government in East Asian Industrialization*, Princeton University Press, Princeton.

White. G. (ed.) 1988, *Developmental States in East Asia*, Macmillan, London.

World Bank, 1993, *The East Asian Miracle Economic Growth and Public Policy*. Oxford University Press. New York.

Yoshihara, K.. 1988. *The Rise of Ersatz Capitalism in Southeast Asia*, Oxford University Press. Singapore.

Yoshihara, K., 1995, *The Nation and Economic Growth: The Philippines and Thailand*, Oxford University Press, Kuala Lumpur.

قائمة مطبوعات
مركز البحوث العربية والأفريقية
١٩٨٧ - ٢٠٠٧

١. فؤاد مرسى، مصير للقطاع العام فى مصر، ١٩٨٧.
٢. لطيفة الزيات (تحرير)، المشكلة الطائفية فى مصر، ١٩٨٨.
٣. رشدى سعيد وآخرون، أزمة مياه النيل، ١٩٨٨.
٤. عواطف عبد الرحمن، المدرسة الاشتراكية فى الصحافة، ١٩٨٨.
٥. وداد مرقس، سكان مصر، ١٩٨٨.
٦. أبوسيف يوسف وآخرون، النظرية والممارسة فى فكر مهدى عامل: أعمال ندوة فكرية، ١٩٨٩.
٧. إبراهيم برعى، دليل قرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى ١٩٥٣/١٩٨٩.
٨. إبراهيم العيسوى، المسار الاقتصادى فى مصر وسياسات الإصلاح، ١٩٩٠.
٩. إبراهيم بيضون وآخرون، ثقافة المقاومة ومواجهة الصهيونية أعمال ندوة لجنة للدفاع عن الثقافة القومية ١٩٩٠.
١٠. أحمد عبد الله (تحرير)، انتخابات البرلمانية فى مصر، نشر مشترك مع دار سينا ١٩٩٠.
١١. حيدر إبراهيم، أزمة الإسلام السياسى، الجبهة الإسلامية القومية فى السودان، ١٩٩٠.
١٢. نادر فرجانى، الأزمة العربية الكبرى ودور المثقفين، نشر مشترك مع لجنة للدفاع عن الثقافة القومية، ١٩٩٠.
١٣. محمد عبيد غباش، من لا يعرف شينا فليكتب، خربشات رجل

بلاد النفط، ١٩٩١.

١٤. ألفت الروبى، الموقف من القف فى ثراثنا النقدى، ١٩٩١.
١٥. محمد على دوس، حياة مواراة فى العمل السياسى العربى الأفريقى، ١٩٩١.
١٦. أحمد نبيل الهللى وآخرون، اليسار المصرى وتحولات الدول الاشتراكية : أعمال ندوة عقدت بالمركز ١٩٩٢.
١٧. أمينة رشيد وآخرون، قضايا المجتمع المدنى فى ضوء فكر جرامشى (مع دار عيال بدمشق)، ١٩٩٢.
١٨. سمير أمين، من نقد الدولة السوفيتية إلى الدولة الوطنية، ١٩٩٢.
١٩. المسألة الفلاحية والزراعية فى مصر: أعمال ندوة عقدت بالمركز، ١٩٩٢.
٢٠. جويل بنين، زكارى أوكمان، العمال والحركة السياسية فى مصر ج، ١ ترجمة أحمد صادق سعد، ١٩٩٢.
٢١. إشكاليات التكوين الاجتماعى والفكريات الشعبية فى مصر: أعمال ندوة بالمركز نشر مع دار كنعان، ١٩٩٢.
٢٢. أحمد يوسف أحمد: منطق العمل الوطنى- حركة التحرر الوطنى الفلسطينية فى دراسة مقارنة مع حركات التحرر الأفريقية بالتعاون مع مركز القدس للدراسات الإنمائية عمان، ١٩٩٢.
٢٣. ليلي عبد الوهاب، سوسيولوجية الجريمة عند المرأة، ١٩٩٢.
٢٤. أحمد محمد البدوى، لبن الأبنوس يازول، ١٩٩٢.
٢٥. مركز دراسات المرأة الجديدة ومركز البحوث العربية، المرأة وتعليم الكبار، ١٩٩٢.
٢٦. إدريس سعيد، عظام من خرف، ١٩٩٣.
٢٧. دارام جاى (تحرير)، صندوق النقد الدولى وبلدان الجنوب،

ترجمة/ مبارك عثمان، نشر مع اتحاد المحامين للعرب،
١٩٩٣.

٢٨. مايكل دراكوه (تحرير)، الأنهار الأفريقية وأزمة الجفاف، نشر
بالتعاون مع منظمة البحوث الاجتماعية لشرق وجنوب أفريقيا
١٩٩٤.

٢٩. عادل شعبان وآخرون، الحركة العمالية في معركة التحول،
١٩٩٤.

٣٠. نادية رمسيس فرح (تحرير) السكان والتنمية في مصر نشر مع
دار الأمين، ١٩٩٤.

٣١. أمال سعد زغلول، دور الحركة الشعبية في حرب السويس،
١٩٩٤.

٣٢. لجنة الدفاع عن الثقافة القومية (دراسات ووثائق ١٩٧٩-
١٩٩٤) (من مقاومة التطبيع إلى مواجهة الهيمنة) ١٩٩٤.

٣٣. على عبد القادر، برامج التكيف الهيكلي والفقير في السودان،
١٩٩٤.

٣٤. حلمى شعراوى وعيسى شيفجى، حقوق الإنسان في أفريقيا
والوطن العربى، ١٩٩٤.

٣٥. لطيفة الزيات (ترجمة وتعليق)، حول الفن، ١٩٩٤.

٣٦. جودة عبد الخالق (تحرير)، تطور الرأسمالية ومستقبل
الاشتراكية في مصر والوطن العربى : ندوة مهداة إلى فؤاد
مرسى، ١٩٩٤.

٣٧. عبد الغفار شكر، التحالفات السياسية في مصر ١٩٩٤.

٣٨. صادق رشيد، أفريقيا والتنمية المستعصية، ت/ مصطفى مجدى
الجمال، ١٩٩٥.

٣٩. عبد الغفار أحمد، السودان بين العروبة والأفريقية، ١٩٩٥.

٤٠. بيتر نيانجو، من تجارب الحركات الديمقراطية في أفريقيا

والوطن للعربي، مع اتحاد المحامين العرب ترجمة حلمي
شعراوى وآخرون، ١٩٩٥.

٤١. سمير أمين (تحرير)، المجتمع المدني والدولة فى الوطن
العربى: حالة مصر، نشر مشترك مع دار مديولى، ١٩٩٦.

٤٢. سمير أمين (تحرير) المجتمع المدني والدولة فى الوطن العربى
: حالة لبنان، مشترك مع مديولى ١٩٩٦.

٤٣. مصطفى كامل السيد (تحرير)، حقيقة التعددية السياسية فى
مصر، نشر مشترك مع مديولى ١٩٩٦.

٤٤. سيد البحرأوى (تحرير)، لطيفة للزيات : الأدب والوطن، نشر
مشترك مع دار المرأة العربية، ١٩٩٦.

٤٥. عبد الباسط عبد المعطى: بحوث الطفولة فى الوطن العربى،
نشر مشترك مع المجلس العربى للطفولة والتنمية، ١٩٩٦.

٤٦. جويل بنين، زكارى لوكرمان، العمال والحركة السياسية فى
مصر الجزء الثانى، ترجمة إيمان حمدى، نشر مع دار
الخدمات النقابية والعمالية، ١٩٩٦.

٤٧. عبد الغفار شكر (تحرير)، الجمعيات الأهلية وأزمة التنمية
الاقتصادية والاجتماعية فى مصر، نشر مشترك مع دار
الأمين، ١٩٩٧.

٤٨. سمير أمين (تحرير)، المجتمع المدني والدولة فى الوطن
العربى : حالة المشرق العربى نشر مشترك مع دار مديولى،
١٩٩٧.

٤٩. سمير أمين (تحرير)، المجتمع المدني والدولة فى الوطن
العربى : حالة المغرب العربى نشر مشترك مع دار مديولى،
١٩٩٧.

٥٠. كمال مغيث (تحرير)، للتعليم وتحديات الهوية القومية، نشر
مشترك مع دار المحروسة، ١٩٩٨

٥١. عبد الغفار شكر، اليسار العربى وقضايا المستقبل ١٩٩٨. نشر مشترك مع دار مذبولى، ١٩٩٨.
٥٢. عاصم اللسوقى (تحرير)، عمال وطلاب فى الحركة الوطنية المصرية. نشر مشترك مع دار المحروسة، ١٩٩٨.
٥٣. محمد أبو مندور وآخرون، الإفقار فى بر مصر، نشر مشترك مع دار الأهالى، ١٩٩٨.
٥٤. عبد الغفار أحمد (تحرير)، إدارة الندرة، ترجمة صلاح أبو نار وآخرون، ١٩٩٨.
٥٥. لايف مانجر وآخرون، للبقاء مع العسر، ترجمة صلاح أبو نار - مجدى النعيم، ١٩٩٨.
٥٦. نجاتى عبد المجيد وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى: من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥: الجزء الأول بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ١٩٩٨.
٥٧. لايف مانجر، لفوفة النوبة، ترجمة مصطفى مجدى، ١٩٩٩.
٥٨. أمينة رشيد (تحرير): للتبعية الثقافية : مفاهيم وأبعاد، نشر مشترك مع دار الأمين، ١٩٩٩.
٥٩. محمود عودة، (إشراف)، الأسر المعيشية فى الريف المصرى، نشر مشترك مع جامعة عين شمس، ١٩٩٩.
٦٠. محمد محبى الدين، (إشراف)، نساء للغزل والنسيج : الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٩٩.
٦١. عبد الحميد حواس وآخرون، الماثور الشعبى فى الوطن العربى، نشر مشترك مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩٩.
٦٢. عبد الباسط عبد المعطى (تحرير)، العولمة والتحولات المجتمعية فى الوطن العربى، نشر مشترك مع دار مذبولى،

١٩٩٩.

٦٣. عزة خليل (إعداد)، خريطة سياسات وخدمات الطفولة في مصر، نشر مشترك مع المركز القومي للثقافة والطفل، ١٩٩٩.

٦٤. يوسف درويش وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى: من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥: الجزء الثاني بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ١٩٩٩.

٦٥. شهيدة الباز (إشراف)، مصطفى مجدى الجمال (مسئول التحرير)، (أفريقية - عربية: مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد الأول، نشر مشترك مع كوبيسريا ودار الأمين، أكتوبر ١٩٩٩.

٦٦. أمينة رشيد (تحرير)، الحريات الفكرية والأكاديمية، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٠.

٦٧. فاروق القاضى، فرسان الأمل : تأمل فى الحركة الطلابية المصرية، ٢٠٠٠.

٦٨. جردا منصور، مديحة دوس (تحرير)، سلسلة أوراق فى علم اللغة، الورقة الأولى - يناير ٢٠٠٠ حول (مشكلات تدريس اللغات فى مصر)، نشر مشترك مع جماعة اللغويين فى القاهرة.

٦٩. محمد سيد أحمد وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى: من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥: الجزء الثالث بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠٠.

٧٠. شهيدة الباز (إشراف)، مصطفى مجدى الجمال (مسئول التحرير)، (أفريقية - عربية : مختارات العلوم الاجتماعية،

- المجلد الثاني، نشر مشترك مع كونيسريا ودار الأمين، مارس ٢٠٠٠.
٧١. أحمد مختار منصور، الجراحة في الحضارة العربية الإسلامية، ٢٠٠٠.
٧٢. جرّدا منصور، مديحة دوس (تحرير)، سلسلة أوراق في علم اللغة، الورقة الثانية - نوفمبر ٢٠٠٠ (دراسات حول اللغة العربية في مصر)، للورقة الثالثة، نشر مشترك مع جماعة اللغويين في القاهرة.
٧٣. شهيدة الباز (إشراف)، مصطفى مجدى الجمال (مستول التحرير)، (أفريقية - عربية : مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد الثالث، نشر مشترك مع كونيسريا ودار الأمين، أكتوبر ٢٠٠٠.
٧٤. حلمى شعراوى، أفريقية في نهاية قرن، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٠.
٧٥. أيّيب ديمترى وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥ : الجزء الرابع بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠١.
٧٦. مصطفى مجدى الجمال (تحرير)، فلسطين والعالم العربى، نشر مشترك مع دار مديولى، ٢٠٠١.
٧٧. عبد الغفار شكر (تحرير)، تحديات المشروع الصهيونى والمواجهة العربية. نشر مشترك مع دار مديولى، ٢٠٠١.
٧٨. فرانسوا لوتار وفرانسوا بوليه، فى مواجهة دافوس، ترجمة : سعد الطويل، نشر مشترك مع دار ميريت، ٢٠٠١.
٧٩. عبد الغفار شكر (إشراف)، الجمعيات الأهلية الإسلامية فى مصر، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠١.

٨٠. كويسى براه، اللغات الأفريقية وتعليم الجماهير، ترجمة
وتحرير حلمى شعراوى، بالتعاون مع مركز الدراسات المتقدمة
للمجتمع الأفريقى بكيب تاون، الناشر، دار الأمين، ٢٠٠١.
٨١. فيتينو بيكيلسى، وآخرون، دراسات مختارة/ التحولات
الاجتماعية والمرأة الأفريقية، بالتعاون مع منظمة أوسريا
بأنيس أبابا، تقديم د. عبد الغفار محمد أحمد، الناشر دار
الأمين، ٢٠٠١.
٨٢. أحمد القصير وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى: من تاريخ
الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥: الجزء الخامس
بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى
عام ١٩٦٥، ٢٠٠١.
٨٣. رمسيس لبيب (تحرير)، العمال فى الحركة الشيوعية المصرية
حتى ١٩٦٥، الورشة الأولى بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ
الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠١.
٨٤. شهيدة الباز (إشراف)، مصطفى مجدى الجمال (مسئول
التحرير)، (أفريقية - عربية: مختارات العلوم الاجتماعية،
المجلد الرابع، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، أكتوبر
٢٠٠١.
٨٥. سعد الطويل (تحرير)، الأجانب فى الحركة الشيوعية المصرية
حتى ١٩٦٥، الورشة الثانية، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ
الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠٢.
٨٦. جردا منصور، مديحة دوس (تحرير)، سلسلة أوراق فى علم
اللغة، الورقة الثالثة - مايو ٢٠٠٢ (مساهمات فى اللغويات
العربية)، نشر مشترك مع جماعة اللغويين فى القاهرة.
٨٧. سمير أمين، مستقبل الجنوب فى عالم متغير، نشر مشترك مع
دار الأمين، ٢٠٠٢.

٨٨. لكيكي بى موجاجو وآخرون، دراسات اجتماعية في شرق وجنوبي أفريقيا، بالتعاون مع منظمة أوسريا بأديس أبابا، الناشر دار الأمين، ٢٠٠٢.
٨٩. سمير أمين وآخرون، العلاقات العربية الأوربية: قراءة عربية نقدية، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٢.
٩٠. يسرى مصطفى (تحرير)، المجتمع المدني وسياسات الإفقار في العالم العربي، نشر مشترك مع دار ميريت، ٢٠٠٢.
٩١. فخرى ليبب، حلمي شعرلوى (تحرير)، منظمة التجارة العالمية ومصالح شعوب الجنوب، بالتعاون مع منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية وعدد من المنظمات غير الحكومية، الناشر مركز المحروسة، ٢٠٠٢.
٩٢. إسماعيل عبد الحكم وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى: من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥: الجزء السادس بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠٢.
٩٣. عبد الغفار محمد أحمد، في تاريخ الأنثروبولوجيا والتنمية في السودان، ترجمة: مصطفى مجدى الجمال، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٢.
٩٤. عبد الغفار شكر (تحرير)، الجمعيات التعاونية كمنظمات شعبية تنموية- الجزء الأول، نشر مشترك مع مركز المحروسة، ٢٠٠٢.
٩٥. حنان رمضان (تحرير)، المرأة في الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، الورشة الثالثة، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠٢.
٩٦. عريان نصيف (تحرير)، الفلاحون في الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، الورشة الرابعة، بالتعاون مع لجنة

- توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، ٢٠٠٢.
٩٧. شهيدة السباز (إشراف)، مصطفى مجدى الجمال (مستول التحرير)، (أفريقية - عربية : مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد الخامس، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، ٢٠٠٢.
٩٨. سمير أمين وآخرون، الاشتراكية واقتصاد السوق: تجارب (الصين- فيتنام- كوبا)، نشر مشترك مع مكتبة مديولى، ٢٠٠٣.
٩٩. عبد الحميد حواس، أوراق في الثقافة الشعبية في مصر، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.
١٠٠. عبد الغفار شكر (تحرير)، الجمعيات التعاونية كمنظمات شعبية تنموية- الجزء الثانى، نشر مشترك مع مركز المحروسة، ٢٠٠٣.
١٠١. مدحت أيوب (تحرير)، الأمن القومى العربى، نشر مشترك مع مكتبة مديولى، ٢٠٠٣.
١٠٢. طابع أصيفا وآخرون (تحرير)، العولمة والديمقراطية والتنمية: تحديات وآفاق، نشر مشترك مع منظمة العلوم الاجتماعية لشرق وجنوبى أفريقيا (أليس أبابا)، ومركز المحروسة، ٢٠٠٣.
١٠٣. فخرى ليبب (تحرير)، الطلبة فى الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، الورشة الخامسة، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠٣.
١٠٤. جردا منصور، مديحة دوس (تحرير)، سلسلة أوراق فى علم اللغة، الورقة الرابعة- مايو ٢٠٠٣ (قضايا حول اللغة العربية والتعبير العلمى)، نشر مشترك مع جماعة اللغويين فى القاهرة.
١٠٥. هويدا عدلى (تحرير)، ثقافة وسائل الاتصال فى الوطن

العربي: الإعلام والهوية، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.
١٠٦. شهيدة الباز (إشراف)، مصطفى مجدى الجمال (مستول
التحرير)، (أفريقية - عربية: مختارات العلوم الاجتماعية،
المجلد السادس، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين،
٢٠٠٣.

١٠٧. سمير أمين، فرانسوا لوتار (تحرير)، مناهضة العولمة:
حركة المنظمات الشعبية فى العالم، ترجمة: م. سعد الطويل،
نشر مشترك مع المنتدى العالمى للبداثل، ودار الأمين، ٢٠٠٣.
١٠٨. أحمد برقوى وآخرون، الدولة الوطنية وتحديات العولمة فى
الوطن العربى، نشر مشترك مع مركز الدراسات والبحوث
الاستراتيجية دمشق ومكتبة مدبولى، ٢٠٠٣.

١٠٩. رمسيس لبيب (تحرير)، الانقسامية وأزمة الحركة الشيوعية
المصرية حتى عام ١٩٦٥، الورشة السادسة والسابعة،
بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى
١٩٦٥، ٢٠٠٣.

١١٠. محمد ماهر الجمال، أحمد لطفى السيد: دراسة فى الخارطة
المعرفية، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.
١١١. عبد الغفار شكر (منسق البحث)، نظام الخدمة العامة فى مصر
وآفاق تطويرة: دراسة حالة محافظة دمياط، بالتعاون مع شبكة
الجمعيات الأهلية للتنمية وقضايا النوع بدمياط، ٢٠٠٣.

١١٢. شهيدة الباز (إشراف)، مصطفى مجدى الجمال (مستول
التحرير)، (أفريقية - عربية: مختارات العلوم الاجتماعية،
المجلد السابع، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين،
٢٠٠٤.

١١٣. ريمى هيريرا وآخرون، ترجمة باتسى جمال الدين، الثورة
الكوبية... إلى أين....؟ دراسة فى ملامح التاريخ الكوبى

- واستشرف القرن الواحد والعشرين، نشر مشترك مع منتدى العالم الثالث ودار العالم الثالث، ٢٠٠٤.
١١٤. أليون سال (تحرير)، ترجمة: سعد الطويل، أفريقيا ٢٠٢٥، أي مستقبل؟ نشر مشترك مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، المدينة برس، ٢٠٠٤.
١١٥. دينيس فينتر وآخرون، دراسات اجتماعية في شرق وجنوبي أفريقيا، العدد الثالث نشر مشترك مع منظمة العلوم الاجتماعية لشرق وجنوبي أفريقيا (أوسريا) بأديس أبابا، الناشر للمدينة برس، ٢٠٠٤.
١١٦. هاين ماريك، جنوب أفريقيا: حدود التغيير: الاقتصاد السياسي لمرحلة الانتقال، ترجمة صلاح العمروسي وعزة الخميسي، نشر مشترك مع منتدى العالم الثالث وآخرون، الناشر دار الأمين، ٢٠٠٤.
١١٧. د. أحمد زايد - د. عروس الزبير (تحرير)، النخب الاجتماعية: حالة الجزائر ومصر، نشر مشترك مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية بالجزائر، مع الناشر دار مدبولي، ٢٠٠٤.
١١٨. د. حمدي عبد الرحمن - عزة خليل، المجتمع المدني ودوره في التكامل الأفريقي، نشر مشترك مع مركز المجتمع المدني - جامعة ناتال، الناشر للمدينة برس، ٢٠٠٤.
١١٩. فاروق القاضي، آفاق التمرد: قراءة نقدية في التاريخ الأوروبي والعربي الإسلامي، نشر مشترك مع المؤسسة العربية للدراسات والنشر بالأردن، ٢٠٠٤.
١٢٠. جوزيف بوسير وآخرون، دراسات اجتماعية في شرق وجنوبي أفريقيا، العدد الرابع نشر مشترك مع منظمة العلوم الاجتماعية لشرق وجنوبي أفريقيا (أوسريا) بأديس أبابا، الناشر للمدينة

برس، ٢٠٠٤.

١٢١. سمير أمين وآخرون، الصراع حول المياه: الإرث المشترك للإنسانية، ترجمة: م. سعد الطويل، نشر مشترك مع منتدى البدائل العالمي الثالث، الناشر مكتبة مدبولي، ٢٠٠٥.

١٢٢. عبد العال الباقوري، وعد يوش.. بلفور الجديد: الحصاد المر للساداتية، الناشر مكتبة مدبولي، ٢٠٠٥.

١٢٣. رمسيس لبيب (تحرير وتقديم)، اليسار في الثقافة المصرية، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، الناشر دار الثقافة، ٢٠٠٥.

١٢٤. ألفريد نهيم (تحرير)، قضايا للسلام المنشود في أفريقيا: التحولات والديمقراطية والسياسات العامة، ترجمة: مصطفى مجدى الجمال، نشر مشترك مع منظمة بحوث العلوم الاجتماعية لشرق وجنوبى لافريقيا (أوسريا) بأديس أبابا، الناشر دار الأمين، ٢٠٠٥.

١٢٥. شهيدة للباز (إشراف)، مصطفى مجدى الجمال (مستول التحرير)، (أفريقية - عربية : مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد الثامن، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، ٢٠٠٥.

١٢٦. جردا منصور، مديحة دوس (تحرير)، سلسلة أوراق فى علم اللغة، الورقة الخامسة - يونيو ٢٠٠٥ (اللغة والإيديولوجية والسلطة)، نشر مشترك مع جماعة اللغويين فى القاهرة.

١٢٧. عزة خليل (تحرير)، تقديم سمير أمين، الحركات الاجتماعية فى العالم العربى، نشر مشترك مع المنتدى العالمى للبدائل، الناشر مكتبة مدبولي، ٢٠٠٥.

١٢٨. سامية الهادى النقر، الجمعيات الأهلية والإسلام السياسى فى السودان، الناشر مكتبة مدبولي، ٢٠٠٥.

١٢٩. عروس الزبير، الجمعيات الأهلية الإسلامية- حالة الجزائر، نشر مع دار الأمين، ٢٠٠٦.
١٣٠. أحمد سليم وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤي : من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية ج٧ بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتي عام ١٩٦٥، ٢٠٠٦.
١٣١. عبد الأمير السعد، الاقتصاد العالمي: قضايا راهنة، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٦.
١٣٢. حسام رضا، إسرائيل في الزراعة المصرية، الناشر مركز المحروسة، ٢٠٠٦.
١٣٣. زهدى الشامى وآخرون، دراما أمريكا اللاتينية، دروس التنمية والتحدى الديمقراطي، الناشر مركز المحروسة، ٢٠٠٦.
١٣٤. شهيدة الباز (إشراف)، مصطفى مجدى للجمال (مستول التحرير)، (أفريقية - عربية : مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد التاسع، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، ٢٠٠٦.
١٣٥. عبد الله على إبراهيم، أصيل للماركسية: النهضة والمقاومة في ممارسة الحزب الشيوعي السوداني، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٦.
١٣٦. أرشى مافيجي، التشكيلات الاجتماعية في أفريقيا- دراسة في النظرية والتطبيق إقليم البحيرات العظمى، ترجمة: مصطفى مجدى للجمال- تقديم حلمى شعراوى، الناشر، مركز المدينة للإعلام والنشر، ٢٠٠٧.
١٣٧. ب. بيكمان- ل.م. ماشيكوني (تحرير)، أنظمة العمل واللبلة: إعادة هيكلة علاقات الدول- المجتمع في أفريقيا، ترجمة: عزة خليل، الناشر مركز المحروسة، ٢٠٠٧.

١٣٨. سمير أمين (إشراف)، الفلاحون وتحديات القرن الواحد والعشرين، ترجمة: باتمسى جمال الدين - غادة طنطاوى، مراجعة سعد الطويل، الناشر دار العالم الثالث، ٢٠٠٧.
١٣٩. وداد مبرى: قلب بحجم الوطن، إعداد مركز البحوث العربية والإفريقية، مطبعة مركز المدينة، ٢٠٠٧.
١٤٠. سعد الطويل وآخرون (تحرير)، وثائق الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، المجلد الأول، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، ونشر مشترك مع دار العالم الثالث، ٢٠٠٧.
١٤١. مصطفى مجدى الجمال، كتاب البوليفاري، تشافيس : جدل الثورة والكاريزما، نشر مشترك مع مكتبة مدبولي، ٢٠٠٧.
١٤٢. عبد الأمير السعد، قضايا رأس المال والعمل، نشر مشترك مع مركز المحروسة، ٢٠٠٧.
١٤٣. حسنين كشك وآخرون - تحرير، أحوال الزراعة والفلاحون فى ظل سياسات التكيف الهيكلى، نشر مشترك مع مركز المحروسة والخدمات الصحفية والمعلومات، ٢٠٠٧.

كراسات المركز

١. أحمد هنسى، حول إجراءات الإصلاح الاقتصادى فى الجزائر، ١٩٨٨.
٢. عصام فوزى، ترجمة ثلاثة قراءات سوفيتية فى البيريسترويكا، ١٩٨٨.
٣. أشرف حسين، بيليجرافيا للطبقة العاملة، ١٩٨٨.
٤. عبد العظيم أنيس، قراءة نقدية فى كتابات ناصرية، ١٩٨٩.
٥. مصطفى نور الدين عطية، للمجتمعات التابعة ومشكلات

التنمية المستقلة، ١٩٨٩

٦. موشى ليوين وآخرون، تقديم/ فؤاد مرسى، للبيريسترويكافى عيون الآخرين، ١٩٩٠
٧. محمد أبو مندور وآخرون، أزمة المياه فى الوطن العربى، نشر مشترك مع دار الأمين ١٩٩٩.
٨. إسماعيل زقزوق، المهمشون بين النمو والتنمية، نشر مشترك مع دار الأمين ١٩٩٩.
٩. عبد الغفار شكر، تجديد الحركة التقدمية المصرية، نشر مشترك مع دار الأمين ٢٠٠٠.
١٠. حنان رمضان (إعداد)، للعراق تحت الحصار، نشر مشترك مع دار الأمين ٢٠٠٠.
١١. أحمد صالح، الإنترنت والمعلومات، نشر مشترك مع دار الأمين ٢٠٠١.
١٢. عريان نصيف (تحرير) الأرض والفلاح، نشر مشترك مع دار الأمين ٢٠٠١.
١٣. أحمد عبد الله، عمال مصر وقضايا العصر، نشر مشترك مع دار المحروسة ٢٠٠٢.
١٤. عريان نصيف (تحرير)، التشريع التعاونى فى مصر: الواقع.... وآفاق المستقبل، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٠.
١٥. د. محمد ماهر الجمال، مضامين التربية الشعبية، فى مجلة "الأستاذ" لعبد الله للنديم، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.
١٦. مدحت أيوب، قضايا فى الاقتصاد المصرى بعد التكيف الهيكلى، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.
١٧. كلود كاتز وآخرون، ترجمة يوسف درويش، إمبريالية القرن

- الواحد والعشرين، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.
١٨. سمير أمين، الفيروس الليبرالي: الحرب الدائمة وأمركة العالم، نشر مشترك مع مركز المحروسة، ٢٠٠٤.
١٩. محمد إسماعيل زاهر، أزمة الوعي العربي بين الحملة الفرنسية والحملة الأمريكية، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٤.
٢٠. بهيج نصار، البحث عن مفهوم للديمقراطية في مرحلة الثروة العلمية والتكنولوجية الراهنة، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٤.
٢١. الحركة العمالية المصرية: الخبرة النضالية وآفاق المستقبل، نشر مشترك مع مركز المحروسة، ٢٠٠٤.
٢٢. د. حامد الهادي، إحصاءات السكان والحياسة الزراعية: تحليل اجتماعي، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٥.
٢٣. د. سيد عشاوي، الدراسات الحديثة في تاريخ مصر الاجتماعي الحديث خلال السنوات العشر الأخيرة، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٥.

كتيبات كوديسريا

- ١- أوكوادبا نولي، الصراع العرقي في أفريقيا، ١٩٩١.
- ٢- ايبو هو تشغول، الجيش والعسكرية في أفريقيا، ١٩٩١.
- ٣- ديساليجن رحماتو، منظمات الفلاحين في أفريقيا : قيود وإمكانيات، ١٩٩١.
- ٤- جيمي آديسينا، الحركات العمالية وضع السياسة في أفريقيا، ١٩٩٢.
- ٥- مومار ديوب، ممانو ديوف، تداول السلطة السياسية وآلياتها في أفريقيا، ١٩٩٢.

٦- أديمولات - سالو، البيئة العالمية: جدول أعمال بحث لأفريقيا، ١٩٩٣.

٧- م. مامداني، آخرون، الحركات الاجتماعية والعلمية للديمقراطية في أفريقيا، ١٩٩٣

٨- نانديكا مكانداويري، التكيف الهيكلي والأزمة الزراعية في أفريقيا، ١٩٩٣

٩- آرشي مافيجي، الأسر المعيشية وآفاق إحياء الزراعة في أفريقيا، ١٩٩٣.

١٠- سليمان بشير دياني، المسألة الثقافية في أفريقيا، ١٩٩٦.

١١- ميشيل بن عروس، الدولة - والمنشقون عليها، ١٩٩٦.

١٢- عبدو مالك سيمون، عملية التحضر، والتغير في أفريقيا، ١٩٩٩.

١٣- أمينة ماما، دراسات عن المرأة ودراسات النساء في أفريقيا، ١٩٩٩.

١٤- تادي أكين أنيا، العولمة السياسية الاجتماعية في أفريقيا، ١٩٩٩.

١٥- مبادو ديوف، ليبرالية سياسية أم انتقال ديمقراطي : منظورات أفريقية، ١٩٩٩.

١٦- حكيم بن حمودة نظريات ما بعد التكيف الهيكلي، ٢٠٠٠.

١٧- كلوديو شوفتان، ماذا بعد ممارسات التنمية المشوهة في أفريقيا؟، ٢٠٠٠.

١٨- أشيلي ميمبي، عن الحكم الخاص غير المباشر، ٢٠٠٠.

١٩- تشيكيلاك. بيايا، الشباب والعنف والشارع في كينشاسا: نسمع ونفهم ونصف، ٢٠٠١.

٢٠- سليمان بشير دياني، إعادة بناء المعنى: نصوص ورهانات لقراءة مستقبل أفريقيا، ٢٠٠١.

٢١- عثمان كان، المستقون الأفريقيون المتحدثون بلغات غير أوروبية، ٢٠٠٥.

سلسلة كراسات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أ- التنمية بالمشاركة

١- تعزيز التواصل بين مؤسسات صنع السياسة الحكومية وبين الجامعات والمراكز البحثية من أجل دعم الإصلاح الاقتصادي والتنمية في أفريقيا.

٢- تحسين أداء المشروعات العامة في أفريقيا: دروس من تجارب قطرية.

٣- تحسين أداء المشروعات العامة في أفريقيا.

٤- تعبئة وإدارة الموارد المالية في الجامعات الأفريقية.

٥- تحسين إنتاجية الخدمات العامة في أفريقيا.

٦- دعم حيوية الجامعة الأفريقية في التسعينيات وما بعدها.

٧- تهيئة البيئة لتنمية للفعاليات التنظيمية في أفريقيا.

٨- تعبئة القطاع غير الرسمي والمنظمات غير الحكومية من أجل الإصلاح الاقتصادي والتنمية في أفريقيا.

٩- الأخلاقيات والمساءلة في الخدمات العامة الأفريقية.

١٠- أعمال ندوة حول الديمقراطية والمشاركة الشعبية لقادة نقابات العمال في أفريقيا.

١١- الإثنية والصراع السياسي في أفريقيا.

١٢- ميثاق عمل للمنظمات غير الحكومية في أفريقيا.

ب- سلسلة التنمية بالمشاركة

١- دراسة حالة في ناميبيا.

٢- دراسة حالة في أوغندا.

٣- كيف تؤثر المنظمات الأهلية في السياسات عن طريق

البحث والضغط والدعوة.

٤- المبادئ الأساسية لتعزيز الحوار والتعاون والتداخل بين الحكومات والمنظمات الشعبية.

٥- دراسة حالة في جامبيا.

٦- دراسة حالة في أثيوبيا.

ج- سلسلة الدليل التدريبى للتنمية بالمشاركة الشعبية

١- الاتصال فى خدمة التنمية بالمشاركة.

٢- المنظمات المحلية غير الحكومية وتحقيق الاكتفاء الذاتى من الغذاء فى المجتمعات المحلية.

٣- مناهج تطوير المنظمات الأهلية للمشروعات.

٤- تخفيف الفقر وصيانة البيئة.

٥- تعريف دور وأهمية اتصال دعم التنمية من أجل المشاركة الفعالة فى عملية التنمية.

٦- إدارة المشروعات الصغيرة

٧- تصميم فعال لخدمات تنظيم الأسرة

٨- دور مؤسسات المجتمع المدنى فى منع وإدارة وحل الصراعات فى أفريقيا.

النشرات

١- نشرة البحوث العربية: من العدد التجريبي يناير ١٩٩٠ إلى العدد (١٥-١٦) سبتمبر ٢٠٠٣ - مارس ٢٠٠٤.

٢- نشرة المجلس الأفريقى لتنمية البحوث الاقتصادية والاجتماعية (كوديسريا): من العدد الأول أبريل ١٩٩١ إلى العدد التاسع والأربعون، ٢٠٠٦.

٣- نشرة العلوم السياسية الأفريقية: من العدد الأول إلى العدد الثامن والثلاثون، أغسطس ٢٠٠٣.

٤- نشرة الذاكرة الوطنية- مع لجنة التوثيق- العدد الثانى-أكتوبر ١٩٩٦.

- ٥- نشرة منتدى العالم الثالث بذاكار: العدد الأول يوليو ١٩٩٦-
العدد الثاني يونيو ١٩٩٧.
- ٦- نشرة المنتدى العالمي للبدائل: العدد الثالث- فبراير ٢٠٠٢.
- ٧- نشرة منظمة العلوم الاجتماعية لشرق وجنوبي أفريقيا
(أوسريا)، العدد الثاني، يناير ٢٠٠٦.

تحت الطبع.

١. أبحاث مشروع المسألة الفلاحية والزراعية.
٢. المرأة في القطاع غير الرسمي.
٣. تمويل التعليم.

Jomo Kwame Sundaram

*Économic Considerations for
a renewed nationalism*

900
724
577

Bibliothèque Alexandrina



0666053

CODESRIA

Council for the Development of Social Science Research in Africa
Conseil pour le développement de la recherche en sciences
sociales en Afrique